تعدد الزوجات

دراسة اجتماعية

لجنة بحوث والعلوم الاجتماعية في أكاديميات المجتمع الديمقراطي-مركز المنبج

الطبع : ٢٠٢٠

www.civakademokratik.com/kurd/

civaka.dimokrat@gmail.com

الفهرس

أولاً-مقدمة: ٧

ثانياً-جوهر المرأة في الأبحاث العلميّة والفلسفّية والدينيّة: ٩

ثالثاً-التنازع بين النظام الأبويّ والنظام الأموميّ: ١٥

رابعاً-التفرّد بالنظام الأبويّ: ٢٤

خامساً-تعدّد الزواج تاريخيّاً في الشرق الأوسط: ٣٢

سادساً-تعدد الزوجات في شعوب اليونان: ٤١

سابعاً-أسباب التعدّد وتقويض النظام الأموميّ: ٤٥

ثامناً-الأديان ونظرتها إلى تعدد الزوجات: ٥٠

تاسعاً-تعدّد الزواج من منظور الأمّة الديمقراطيّة: ٦٤

عاشراً-الخلاصـــــــة: ٨٩

قائمة المصادروالمراجع: ٩٠

أولاً-مقدمة:

إنّ العالم يغرق في صراع كبير على تحديد طبيعته وقيمته الحقيقية، لا سيما بين الأجناس البشرية، خاصة فيما يتعلق الموضوع بعلاقة الرجل والمرأة معاً، ذلك الصراع الذي ربّما ستمتد آثاره الخطيرة الى المستقبل.

بصدد هذه التخبّطات العديدة، نضع بين أيديكم كتاب، يبحث في إحدى أبرز قضايا المجتمع خطورة، ولا تزال آثارها تتزايد باستمرار، بالطبع أننا نتحدّث عن تعدد الزوجات من منظور الفكر والفلسفة، وكيف كانت النظرة الدونية للمرأة في حقبة تاريخية ما، وما هي الصورة النمطية التي رسمت على استعبادها الطويل، أيّ أنّها كانت فيما قبل مستعبدة وجارية، بيد أنّ المجتمعات تتطور وتتقدّم يوماً بعد يوم بينما يبقى مصير المرأة المؤسّسة للأجيال والحياة متوقّفاً عند نقطة مرور واحدة.

هذه النظرة، قد بدأت منذ تشكّل الرأسماليّة، إلى ما لانهاية، نتيجة تفاوت الطبقات في المجتمع. حيث كانت المرأة بنظر الكثير مجرد آلة للإنجاب ووسيلة للمتعة فقط.

يبدو أن كل هذه التعاسة التي بليت بها المرأة، لم تجد من يحرّك عنها وجهها الرماد ويقلب الطاولة على وجوه الرجعيين، لولا مفاهيم الأمة الديمقراطية التي بدأت بوأد لماضي المرأة التعيس. والتطلّع إلى المستقبل المشرق عبر نيل حقوقها كاملة ومشاركة مهامها في البيت والإدارات والمؤسسات واللجان، حيث أن موضوع التعدد حسّاس للغاية بين مؤيد وآخر معارض، ولننظر إلى الموضوع نظرة عميقة من جهة بناء مجتمع مترابط متماسك، لا مفكّك متناثر بسبب الخلع والطلاق وانحدار الأسرة وتشرد الأطفال وتزويج القاصرات، حتى وإن كان الصراع قديماً بين رجل متسلط وامرأة مسلوبة الحقوق أيضاً.

يجب أن يلقى هذا البحث العناية الواجبة من الباحثين وصناع القرار والطلاب، وكلّ مهتمّ بالشرق الأوسط، والعالم السياسيّ، للوصول إلى حلّ يفضي لهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.

لجنة بحوث والعلوم الاجتماعية في منبج

ثانياً-جوهر المرأة في الأبحاث العلميّة والفلسفيّة والدينيّة:

لا يمكن تصور وتخيّل أنّ الحياة الأسريّة باعتبارها وحدة عضوية، والمؤلّفة من أصغر خليتين ثنائيتين من رجل وامرأة من غير الرجوع إلى أصل ذلك التكوين الذي يثبت بأيّ حال، أنّ قضية تفضيل أيّ منهما على العنصر الأخر، تعدّ إجحافاً وتكريساً لما تذهب إليه العديد من الدعوات المشبوهة بقصد فرض واقع اجتماعي، تهيمن عليه الدراسات الاجتماعية، كنظرية الأدوار الاجتماعيّة المحدّدة لكلّ نوع للبحث في تكوين الفيزيولوجي لهذين العنصريين المنتجين للحياة.

ولا شكّ أنّ ما جرت عليه معظم الدراسات والقوانين الوضعيّة من قبل بعض الباحثين على اعتبار أنّ خصائص كلّ نوع منهما قادرة على إيجاد تصورات مقبولة عند شرائح معينة من المجتمع، والتي من المقرّر أيضاً افتراضها على نحو ما صحيحة، فأنّها في ذات الوقت لا تحقق مبدأ التساوي من حيث جديّة البحث في نوعية الخصائص سواء بكونها ذكوريّة أم أنثويّة.

لكن ما لا يمكن تصوّره أنّ هذه القوانين المفترض إطلاقها العنان لمثليّة الجنسين في الخواص لم تكن قطعيّة بالنظر إلى خلقهما من مكوّن واحد بل أنّها فيما بعد تمثّلت بأحكام صورية يمكن تحميلها على شاكلة العادات والتقاليد إذ ما فتأت تتحكّم بسلوكيات الجنسين إلى حدّ

القولبة الشكليّة، وإن كان هناك تحاملاً ما، فإنما هو أشدّ على عاتق عنصر الأنثى، كردّ فعل طبيعيّ على فشل تلك القوانين نفسها في إيجاد صيغة مشتركة فيما بينهما، تنزع عنهما مغبّة فصل تلك الخصائص الفيزيولوجية.

ولم يكن خافياً على أحد طيلة قرون عديدة، أنّ هناك انحرافاً فكرياً اصطبغ على الحياة الثنائية بين الجنسين منذ نشأة الإنسان الذي لم يكن بعد يدرك لفترة متأخرة، أنّ تلك الخواص المميّزة للنوع الجنساني- وإن كان الاعتراف بوجود اختلاف تكويني- لا يتعدّى من كونه آلياً وشكلياً يرتبط بمهام وظيفّية فقط بالنظر إلى دور الجنس النوعي بشكل محض، خاصة لما آلت إليه الظروف آنذاك، إذ لم تتيح إدراك أيّ من الفروق التي ألفها الرجل في وقت ما، وسلبها الخواص أو الماءات ليحقّق لنفسه تكيّفاً مع نتائج هذه الظروف التي اصطنعها لنفسه قبل كل شيء، ويسيطر ببساطة عن طريق المكر والاحتيال على ذات المرأة تدريجياً.

فالرجل في عصر المجتمع الطبيعي الذي يمتدّ إلى ما قبل التاريخ، حيث وصلت منه أولى النقوش والصور في عدد من الكهوف في فرنسا وإسبانيا وأيضاً في عدد من المواقع بمنطقة ميزوبوتاميا، تؤكّد بما لا يدعو للشك فرضية أن المرأة تتشابه بحجم واحد فيما يماثل

الصفات المشتركة لجنسانية الرجل بما يمتلكانه من طاقات ومقدرات خلاقة، بحيث لا يكون هناك تفضيلاً ما، فيما حذا بهما أن ينقشانها على الجدران تصويراً حقيقياً لا يقبل الشكّ، يفوق غيرها من الصفات التي تشترك فيها معهما كثيراً من الكائنات الحية، وهذا ما يدعو للتأمّل في إدراك الإنسان في ذلك الحين، لمقدرته في تحليل أصل ماهية الحقائق والبحث عن حلول مناسبة لمشاكله الجديدة.

هذا النفور غير المعتاد من الحاقدين على الأنثى لا يتناسب مع الطبيعة الجوهريّة التي خُلِقتْ من أجلها، فيما يعتقد الكثيرون بما فيهم الرجعيون، أنّها خلقت مصنعاً لإنجاب الأطفال ولزوم البيت. غير أنّ هذا المنوال لا يستقيم بأيّ حال من الأحوال مادام هناك في الأطر الاجتماعيّة العامة مغالطات وتخبّطات لابدّ من التوقّف حيالها، والبتّ بمصيرها أيضاً، وإلا فلا تزال هناك فجوة عميقة بين الحقيقة وظلّها وماهيّة المرأة، كمصدر لطاقة الخصوبة في الحياة.

في هذا السياق المعقّد لابدّ من الاعتراف بوجود تشويه في حقيقة الأنثى بهذه المرحلة من التاريخ، فأنّ معظم علماء التاريخ والأنثروبولوجيا في النصف الثاني من القرن العشرين دحضوا الافتراءات والنظريات الداعية للتفريق بين الرجل والمرأة كونهما جسداً ونفساً وعقلاً.

هناك انحراف ما على مستوى الفكر، دعا إلى الانقضاض على خواص المرأة، وهذا ما سنتطرّق إليه في بحوث قادمة للتدليل على فقدان حق المرأة بالمساواة فيما بينها وبين الرجل وفق دعاة هذا الرأي، وقد أشارت نوال السعداوي إلى طبيعة هذا التشويه الحقيقي، في كتابها" الأنثى هي الأصل"، بالقول:" يسوقنا التاريخ بعد هذا العهد المجيد للمرأة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية التي قلبت علاقة الرجل والمرأة رأساً على عقب، وبعد أن كانت المرأة إلهة الإخصاب والخير- والوفرة والخضرة والحياة- أصبحت حليف الشيطان ورمزه الوحيد المجسد على الأرض. وبعد أن كانت المرأة ملكة داخل البيت وخارجه أصبحت خادمة خارج البيت وجارية داخله".

كما أنّ هناك العديد من المظاهر الطبيعية المشاهدة التي سجّلتها علوم البيولوجيا تتشابه بطبيعتها مع سائر الأشكال السلالية الاجتماعية الحية، إذ من شأن ذلك، أن تجد المرأة ما يبرّر لنفسها الانعزال والانكفاء أمام العاصفة الهوجاء من الضيق المتحامل تجاهها فيما لا يقلّ عن عظمة كبرياء سلالة الرجل.

أضاءت الدراسات الحديثة النور على الحقائق التي تنفرد بها أغلب الكائنات الحيّة ذات الخليّة الواحدة، بما فيها صنف الثديّات، وبما فيها

أيضاً الجنس البشريّ، باتصافهم بكثير من السمات المشتركة، كقدرة أمّ العقرب على لدغ الذكر، وإقدامها على قتله في حال تعذّر وجود بديل آخر من أجل إطعام أولادها الصغار، وكذا الحال باللبوة التي من المفترض أن يجوع الأسد حتى يتوجب عليها أن تجوب البراري للبحث له عن طعام يسدّ به لجاجة خمائصه الجائعة. وهذا ما يرجح إسقاط الأمثلة التجريبية الاستنتاجية وبعض من المشاهدات الأخرى على الحياة البشرية، لتثبت عدم قدرة الرجل على العيش بمفرده قد يعرضه لاحقاً في مرمى الهلاك إن لم تكن له أنثى بجانبه، تعينه على نوائب الدهر والأزمان، وربما كان هذا السبب الطبيعيّ في خلق حواء إلى جانب آدم.

على كلّ حال إن سلّمنا بوجود العديد من الاختلاف في تناول دور المرأة تاريخياً، فمن باب أولى الرجوع إلى أصل تلك المشكلة التي بني عليها إهرام من النظريات التي تحقّر المرأة وتعصف قدرها وتحطّ منزلتها إلى الحضيض على الرغم أنّ البحث في تلك العلاقة الجدليّة، يفضي إلى العديد من المسائل التي تّتصل ببعضها، فلا يمكن غض النظر عن كون العقائد الدينية تمّ تحريفها عن الأصل الخلقيّ، واعتبار نتائجها من التشريعات الإلهيّة، والإقرار أنّ لا وجود لدين سماويّ من الأديان لم ينصف بين الجنسين في التكاليف الشرعيّة المنوط بها لخدمة البشريّة التي جاءت أجمعها من أجل هدف واحد بغية إعمار الأرض.

فأيّ حليف ذلك الذي يدعيه الدعويّون المتعصبون المناهضون للمرأة كونها بنظرهم حليف للشيطان وأحد أذرعه في جلب الشرور للرجال وربما كان هذا الأمر سببه الفهم الخاطئ لمضمون الخطاب الديني، إذ بقي هؤلاء مصرون على عدم مساواة الخلق، وهذا يتعارض مع صفة الله بالعدل، إذ لم يفضل أحدهما عن الأخر، كقوله تعالى" وخلقناكم من نفس واحدة وبث فيهما رجالاً ونساء".

ولعلّ هذا خير دليل يثبت أنّ لا فرق بين الجنسين طالما أنّهما من نفس واحدة، والغاية التي خلقهما الله من أجلها تسمو فوق كلّ اعتبار يحدّ من قدر أيّ أحدهما عن الآخر، بصرف النظر عن جوهر الطبيعة الخلقيّة.

ثالثاً-التنازع بين النظام الأبويّ والنظام الأموميّ:

إنّ العلوم الاجتماعية وعلوم السيسيولوجيا لم تتمكّنا حتى عهد قريب من إحداث خرق واضح في منظومة الأسرة، كعلاقة اجتماعية، تتداخل مع بعضها البعض، بهدف بيان الأنماط السائدة فيها، إذ على ما يبدو أنّها لم تفض بعد لأيّ حلول فاعلة حقيقيّة للخروج من هذا المأزق الأصولي العميق.

وبالطبع فإنّ هذه الأنماط الاجتماعية، بقيت كما لو أنّها كثيب من الرمال المتحرّكة دون بلوغ ما يفترض أنّها حلول للأزمات التراكميّة التي من شأنها قد وصلت في فترة ما إلى طريق مسدود، ممّا أحدث شرخاً في البنى الاجتماعية طوال فترات طويلة.

إنّ مدى قوة المجتمع تأتي عبر ترابط علاقاته المتينة وتماسكها الفعال، ولابدّ للوصول إلى هذه البلورة من الحلول الواقعية، من إصلاح الشروخ العميقة، وبإمعان أكثر من الواجب تمكين دور الأسرة، والأخص الوالدان ومعرفة حقيقة دور الأسرة، باعتبارها المحرّك الديناميكي للعديد من القضايا التي ما تزال عالقة فيه، كالنظر إلى الزواج من زوايا عدة، الأمر الذي يتيح النظر من قبل البعض على أنه- في حدود تفكير ضيق- مفرخ للتكاثر من جهة وينظر إلى الأنثى

في هذا السياق على أنّها آلة غريزيّة تأسّست من نتاج علاقة طبيعية بين الجنسين من جهة أخرى.

إنّ النظر لمثل هذه الأمور، تحتاج لإعادة صياغة في تأمّل مدى قذارتها بهذا الشكل الغريزي المحض، هل سألت أيّ امرئ من قبل عن هدفه من الزواج، وما الغاية المثلى لذلك؟، بالطبع سيكون الجواب بشكل خاطف، نعم من أجل أنْ يكون لي أطفالاً صغاراً، وإن كان هذا الرأي غير خاطئ، فمن الراجح القول بصوابيه أنّ الأسرة لا تقف عند مثل تلك القيم فحسب بل من المؤكّد أنّها تحقّق ضماناً سليماً في البنيوية الاجتماعية الخاصة لصالح البنى الاجتماعية العامة.

وغير بعيد من هذا، قد ينظر آخرون إلى الأسرة من منظور، أنّها هي نواة المجتمع، والأمر لم يعد كذلك فيما مضى بهذا التصنيف العام، وإنّما اتصفت العديد من المجتمعات، سيما تلك التي تدور في فلك منطقة ميزوبوتاميا وبعض المناطق الأخرى في أفريقيا والشرق الأدنى، أنّ هناك الكثير من الشواهد الفارقة، تعزو على غير ما تدعيه النظريات والآراء وعلم النفس الحديث والفلسفات الطبيعية، وأخيراً علم الاجتماع الذي يرى أنّ جلّ علاقات الجندرة، تطورت منذ نشأة الإنسان بقصد تقسيم الوظائف الجنسوية، فيما وصل عبر تفكيره التحليلي أن هذا الشكل لم يكن إلا لخدمة الجنس الذكري بأجمعه،

واستفاد كثيراً من شروحات عديدة تثبت بوضوح زيف ادعاءات الفكرية، كنظرية الإنسان الصياد، وتمكّنت من دحض الشواهد التي كشفت فيما بعد أنّها تعلي من مكانة الرجل بناء إلى مبدأ اللاتماثل الجنسي، وقد فرضت لتحقيق كل الرغبات أساليب الهيمنة والخضوع لدور الأنثى التاريخي. وتمّ اعتبار الخوض في نقاش هذه الحالة استثنائياً في مقابل اعتراف أغلب المجتمعات ضمنياً، بما يسمى بالمجتمع الأبوي.

وقد زعم التقليديون أن تفوّق الرجل في هذا المجتمع يعود إلى عدة عوامل سيقت بسبب إظهار نتائج بيولوجية محضة حول مجتمعات القنص والجنيّ، وقد قُسّمت الأعمال الوظيفية الجديدة في كلا أدوار الجنسين فيما بينهما وفقاً على ما تحمله طبيعة أحدهما من سمات تتوافق وكونها مناسبة لمقتضى تطور وسائل الإنتاج من الأصعب إلى الأسهل، ومراعاة في ترجيح احتمالية استحواذ الرجل على ما يمكّنه من امتلاك هذه الوسائل فيما بعد بغية فرض قوته على الموجودات من حوله بفعل تلك القوّة والسطوة والسلطة الجديدة.

ويبدو أن تقسيم أعمال القنص والجنيّ، أدّى إلى استثمارها وفق المعطيات، فقد كانت كبار الطرائد هواية مفضّلة بالنسبة للرجل، عدا عن كونها كانت تؤمّن له الغذاء بفعل اكتسابه مهارات عديدة، كسرعة

العدو والاختباء والخديعة، فأنّها أيضاً تؤمّن له الحماية من مظاهر الافتراس، وكلّ هذه الخصائص آنفة الذكر، تؤكّد حرصه على الانفراد بالمركزية والحكم خاصة في المجتمعات الزراعية الأولى، كما عدّتها سيمون دو بفوار من تفوقه في هذا المجال، إذ تقول:(إنّ الرجل حرّك العالم بأنانيته وكبريائه، ثمّ سكن مسيطراً عليه في كلّ زاوية من زواياه، لم يترك منفذاً للمرأة سوى هذا الطريق، لكي تمرّ منه شخصيتها، وهي لا تتوانى في الدفاع عن نفسها أو الإقدام على تخطّي العقبات والعثرات في طريقها لتصل إلى قلب الرجل حتى يخضع لها كما خضعت له. ماذا ستكون النتيجة؟).

استمدّ الرجل قوته هذه من اعتماده على أساليب الصيد، وتمكّنه من استخدام وسائل الإنتاج في عصور لاحقة دعماً لسطوته واعتماده على وسائل الصيد الحديثة. في المقابل كان الجنيّ يعتبر من نشاطات صغار الطرائد التي كانت تقوم بها عادة النساء والأطفال، ومن ثمّ تقوم بتخزينها، كمؤونة للبيت في فصل الشتاء. فيما محاولة فرض السياق الصحيح لما كانت عليه تلك المجتمعات من مساواة بالمهام وتأديّة كلا الجنسين للجندر الجديد مبرزاً وظائفها الجوهرية لبقاء المجموعة البشرية، وإن كان هناك من اختلاف فيما بينهما، فمردّه إلى موقعهما ودوريهما الاجتماعيين الجديدين مع أنّهما متكاملان ومتساويان بالأصل.

إنّ التفسير البيولوجي والفسيولوجي وعلم النفس الحديث لمنظور النظرية الأبويّة، هو تفسير حقيقي للأبحاث على أساس التفوّق الذكوري مع مرور الوقت، إنما يبرهن بأن نظرية الإنسان الصياد، مكنت على أثر ذلك، من النظر إلى نوع الجنس البشري وفق معتقدات داروينيّة، مفادها أنّ الصيرورة الأولى للمجتمعات وتقدّمها من خلال بقاء الجنس البشري الأكثر أهميّة للكائن الحيّ، بما يشبه الطوطم، ويجب آخذ الحيطة أن أنصار هذا الرأي، رأوا أنّ إقصاء المرأة تاريخياً من عدم مساواتها بالرجل أقوى لمنحه العديد من الخصائص في ضرورات تقديم أولويات المصالح، لأنّ في تغييبها عن ذلك قدرة على الامتلاك والتحكم بوسائل الإنتاج الطبيعية، وأقوى أيضاً من أجل بقاء النوع، وحيازته على مصادر القوة الطبيعية التي صنّفها الرجل تصنيفاً نفعياً، كما لو أنّها من مصادر قوته بالأصل.

واعتبر هؤلاء أنّ الوظائف البيولوجية ينبغي الآخذ بها لأنّها بمكان قد تتعارض مع قيم القوّة التي يمتلكها الرجل بخلاف المرأة التي تقتضي وظائفها السكون والركون في البيت. فمثلاً إنّ حالات الطمث وسنّ اليأس والحمل والرضاعة بقدر ما كانت تمثل رمزاً للإخصاب، اعتبرت أيضاً فيما بعد حالة من حالات الضعف والوهن، وتمّ تجريد المرأة من رمزيتها الموازية لصفات الآلهة لذلك، بينما احتفظ الرجل بما سرقه منها لبسط النفوذ الماديّ ليؤسس تباعاً نواة المدنية، ومن ثم

ليؤسس نظام العائلة الأبويّ لكن بدرجة أقلّ بسبب وجود نظام الأمومي إلى جانبه أيضاً، وإنْ كان كلاهما من نفس القيمة في بداية المنشأ.

الدراسات التي ظهرت مؤخراً على يد علم النفس الحديث أذعنت لتداعيات نشأة النظام الأبويّ بتفسير هذه الأبحاث التي بدأت في بدايات القرن العشرين بالبحث في سيكولوجية النفس عند الإنسان، وتناولت العديد من قضاياها الشائكة، كالتطرق إلى طريقة تفكير المرأة وتعاطيها مع الجنس الآخر، أي الذكر.

فقد رأى العالم النفسي، سيغموند فرويد أنّ الدوافع الجنسيّة المكبوتة عند المرأة، ما هي إلاّ نتاج عقدة مكبوتة من الصغر، تتمثل بحالة نفسية غريزية، تسمى عقدة أوديب، وتتجلّى تفسير هذه الظاهرة برغبة شديدة عند الأنثى، اتجاه الأب وتعلّقها به بشكل غريزيّ طبيعيّ. وتعدّ الأنثى في هذا المضمار تابعة لدوافع جنسيّة، وقد أخصيت الأنثى في مراحل مبكّرة من النمو، وعلّل ذلك، أنّها لا تزال تعيش بحالة من الانفصام في شخصيتها جرّاء حرمانها من نشأتها، كذكر مخصيّ، بسبب السلوك العدائيّ في قطع القضيب الذكري عنها، ونظر إلى نتائج ذلك الأمر خضوعها منذ ولادتها إلى تبعيتها للرجل في محاولة منه، العودة إلى الأصل الذي كانت عليه قبل عملية إخصائها بشكل كلي.

وربما خلال فترة قصيرة من العصر الحديث، أخذت أغلب الدراسات البيولوجية والاجتماعية والسياسية من الباحثين والباحثات، تتطرّق إلى تفسيرات دقيقة لانحدار مكانة الأنثى عن الرجل ودنوّها إلى منزلة الحضيض. وما زاد من حدة هذا الصراع إنّ جميع هذه الأبحاث والدراسات تناولت جوهر صراع الأنثى من جانب لا تاريخيّ بل كان الأجدر دراستها بشكل موسّع وفق أسس علوم البيولوجيا والأنثروبولوجيا والإيكولوجيا.

إذ يرى علماء الطبيعة أنّ تأليه المرأة، إنّما تجسد بقدرتها التناسلية على الخصوبة والحياة، كجوهر فقط، ولسبب واحد من خلال وجه الشبه مع الطبيعة الأم الكبيرة، وهذا سرّ تعلّق الشعراء والأدباء بها على هذا النحو، أمّا باقي العناصر ذات الصلة بالمرأة، فقد عزلت عن سياقها الطبيعي تماماً، وقلّما ينظر إلى باقي عناصر شخصيتها على أنّها رئيسية بطبيعة الحال.

إنّ هذا الرأي لا يخلو من الحقّ إلاّ أنّه عندما يناقش دورها في هذا المجال يجب القول إنّها وضعت من قبل المجتمعات بين مطرقة صحة ذلك القول لأنّ أغلب المناصرين له يرون فيه ضرورة لبقاء النوع، وبين سنديان الدور الطبيعي لذات الأنثى المتماشي مع الدور المحوري باعتبارها شريكة في الحياة الندية أصلاً.

واعتبرت كل التفسيرات التي جاءت فيما لم تفضِ وفق القائلين بهذا الرأي عن حلول جديّة منذ قرون عديدة، ذلك أنّ الكنيسة البطريركية أغلقت أيّ اعتبارات معنوية لمناقشة بعض التحوّلات التاريخيّة في سير هذا الخط الفكري الذي أخضع المرأة بما يشبه الأدلجة الفلسفيّة التامة، بحيث ما عاد يقبل البحث والدراسة أصولياً، لأنّ هذه الدراسات والأبحاث لم تكن مفتوحة ومستفيضة من عدّة مناهج فكريّة قادرة على تقديم الجديد في هذا الميدان الفكري التجريبي.

بعض النساء النيّرات قامت مؤخراً في البحث بهذا الميدان لكن دون جدوى بسبب أنّ التفاسير لم تبدو واضحة وضوحاً تاماً مع العلم أنّها تكاد تجري في مجرى مختلف لكنّها في النهاية تصب في مصبّ واحد.

إنّ النقدات التاريخية الديالكتيكية لهذا الدور الاجتماعي كبير وواسع، وهو يخضع لاعتبارات تحليلية عدة، وليس لمقياس ثابت وواحد له من موقف المجتمعات الأوربية طيلة القرون الوسطى الذي ينظر على أنه كان مناوئاً لفكر المرأة. ولم تتسم هذه المجتمعات بالتحرّر المنشود فحسب بل أنّها جرّدت من القيم الجمالية نحو عبوديّة المجتمع الأبوي، غير أنّ مساحتها الفضفاضة لا تكاد تكفي لجلاء هذا الجدل المتواصل التراكميّ، بل ظلّ الحديث نفسه يتسع كما لو أنّه ثقب صغير يتسع مراراً، إذ أتاح ذلك التحريف الماديّ أنْ يسلك مسالك الشعوذة والسحر

الأسود على حدّ وصف تبريرات عبثيّة للكنيسة البطريركية قبل نحو ألفي سنة ق.م، متّخذة من القتل والإبادات والحرق ميداناً للردّ على تجريم "أي امرأة ذات فكر تنويريّ بذرائع عديدة، كما وصفوها هؤلاء المتشدّدون، لإخراجها من تعاليمها الدينيّة.

إذن كان لابدّ من طرح مجموعة من الأسئلة إزاء هذا الجدل المتراكم، فثمّة مدار طويل من النظريات الفلسفية، تختلط فيها التصنيفات في البحث عن سرّ ذوبان المجتمع الأمومي وتفكيك أسراره من قبل سلطتي العائلة والمجتمع الإقطاعيّ.

رابعاً-التفرّد بالنظام الأبويّ:

إنّ كلّ التحليلات التي جاءت لشرح اللغط الحاصل في نشأة النظام الأمومي، وتصوّر أنّ حدثاً فكرياً ما جرى حتى وجدت إزاء ذلك معارضة شديدة لهذا الطرح الفلسفيّ بسبب ما يجدونه من حنق واضح وغلظة شديدة من مؤيدي النظام الأبويّ، معتبرين أنّ الخوض في هذا المجال ضرب من الاستحالة العمياء ونوع من الجنون الفكري بسبب إحاطة هذا التفسير بهالة قدسيّة لا يمكن الحديث معها، وظلّ هذا التفسير معمولاً فيه حتى عهد قريب لما بدأ عدد من العلماء في الأنثروبولوجيا والسيسيولوجيا والتاريخ، القيام بمحاولات من المشاهدات التجريبيّة للكشف عن حقائق علمية، كان يعتقد أنّها أخذت حيّزاً من المسلّمات التي لا تحتاج إلى برهان، لإثبات فرضيّة صحتها بالمطلق العام، وتمّ اعتبار أنّ كلّ ما جاء بعد هذا التحليل، هو محلّ افتراض ليس إلّا، وتدخل العديد من تحليلاتها في باب التخمين حتى نسف بعض هذه النظريات البحثيّة، بنظريات بحثيّة أخرى جديدة، كونها لم تأخذ الطابع العلمي التجريبي المجرد، بل لجأ كثير من علماء الأنثروبولوجيا إلى النزول إلى معاينة الظواهر والمشاهدات على أرض الواقع في هذا الميدان الباحث عن سرّ الحياة المفقود.

وبالفعل فإنّ هذه الحقائق التي جاءت في معظم الأبحاث لم تكن لتخرج عن كونها تفسيراً طبيعياً للإطار الماديّ بحيث تمكّن من إعادة القراءة للنظرية المادية للتاريخ بشكلها الصحيح، كما فسّرها أنجلز في كتابه" أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، من خلال عدة تحليلات جديدة، وبالتالي فهو يرى أنّ شعوب الإغريق والرومان والألمان، ممّن جاؤوا في تفسيره للأسس الرئيسيّة التي تحكم صيرورة تطوّر المجموعات الجنسية البشرية الأساسية، وقابليتها لاستخدام وسائل الإنتاج، ممّا أتاح فيما بعد ظهور صراع بين نظامين عائليين اثنين، هما النظام الأمومي والنظام الأبوي اللذان ساهما إلى حد كبير في تشكيل نظام العائلة الاجتماعيّ بعدد من المناطق في أمريكا الشمالية وآسيا و أوربا الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تشكّل البذور الأولى في مأسسة الدولة باعتبارها الحاكميّة الثانية للمجتمعات من بعد مأسسة نظام العائلة الأول.

إنّ هذا الطرح التاريخيّ يتفق مع ما جاء به مورجان في كتابه" المجتمع القديم"، الذي وضع فيه أسساً جديدة لتفسير المجتمعات من منظور جديد، يعد مختلفاً عن هذا المعيار الذي سبق وقد تمّ تفنيده من قبل في البحث السابق كونه يعتمد على نظام العائلة الأموميّ، وبهذا التفسير فقد توصّل إلى أنّ العلاقات الاجتماعية للنظام القرابيّ بين الأسر يعتمد في جوهره على النظام السياسيّ الذي ظلّ في معظم

الدراسات، بمنأى عن النظر والبحث والدراسة، وهذا ما أتاح أنّ هناك تنظيماً يحكم ذلك الأمر وقد سمّاه بالفوضى المنظّمة، وقد وجد أنّ هناك تشابهاً بين عدة قبائل بآسيا وبين قبائل في أفريقيا في صلة القرابة الأسريّة.

ويمكن القول إنّ هذا التنظيم السياسي الاجتماعي بموجب وصفه للعشيرة، إنّما هو مجرّد عرف ولا يتسم بأيّ صفة قانونية، كما أنّه لا يتسم بأيّ صفة مركزية بل على العكس، فهو يتخذ نوعاً من الخطّ الواحد من النسب بحيث يرجع الجميع إلى أمّ واحدة، هي الأم الأولى التي كانت سبباً في بروز المجتمع العشائري الذي كان سائداً في روما قبل تأسيس نظام العائلة، ومن ثمّ ظهور مأسسة الدولة الذي سوف نأتي على ذكره في حينه.

إنّ هذا التفسير عند مورجان يخالف ما قد جاء به السير هنري مين الذي أصدر كتابه" قوانين العائلة عند الأقوام السلافية"، أراد من بحثه إثبات عدد من المعلومات الاثنوجرافية، انطلق من تصوّر التطور الاجتماعي للمجتمعات الأولى من خلال استنتاجاته في تطور المؤسسات الرومانية القديمة وفي مناطق أخرى من الهند، وهو نادى أنّ نظام الملكية في التاريخ الإنكليزي، يرجع للنظام الأبوي في بادئ الأمر، معتبراً أنّ العلاقات الاجتماعية غير مقسّمة على نحو ما،

وتتواجد مشاهداته في البنغال والشمال الغربي من الهند، كما وتتواجد في العصر الجرماني وانكلترا أيضاً.

ومما لا شكّ فيه أنّ الجماعات البشرية الأولى عند أنجلز في كتابه" أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" كانت تمثّل خط النسب الأول للأمّ، مشيراً أنّ شعوب الهنود الحمر التي كانت قد سكنت مناطق في أمريكا الشمالية كانوا أكثر الشعوب إلهاماً في تفسير هذا الجانب، بحيث عقد قرائن تجريبية بين عدد من القبائل الإيركيوس، في نيويورك، وأيضاً في الهند عند قبائل الدرفيان في منطقة الدكان، وقبائل الجورا في الهندستان، مع العلم أن أنجلز قد بيّن أنّ الأحكام المسبقة من قبل علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، بقي قروناً عديدة معمولاً به حتى تم دحض ذلك الافتراض من قبل مورجان كما أسلفنا من قبل.

ولابد من القول إنّنا نرجّح فرضية أنّ النظام البشريّ ما قبل تاريخ هيرودوت كان مجهولاً إلّا من بعض الآثار التي لاحظها بعض علماء الفسيولوجيا، وهي مع ذلك يكتنفها الغموض في طرح تفسير نظام العائلة، وحول قدم أياً منها في تأسيس نظام العائلة الأول.

وافترض أنجلز عبر عدد من النماذج في شعوب هنود الحمر وخصوصاً في قبائل الإيروكيوس في مناطق متفرقة من نيو يورك

ممّن يخالفون بطرق عاداتهم البدائية ما هو متعارف عند الجميع، ولاحظ وجود مجموعة من العلاقات الاجتماعية تقوم على اعتبار أنّ قرابة الدم لا تشمل فقط أبناء الأب والأم من الأصل الواحد بل تضمّ أيضاً كلّ أبناء الأخ والأخت من نفس الجنس الذكوري أو الأنثوي في مقابل بقي نظام العائلة المعروف باسم العائلة الزوجية موجوداً عند قبائل السينيكاس مع العلم بوجود خلافات كثيرة ممّن هم متمسكون بالنظام الأبويّ، ودفع ببعضهم أنْ يتشدّق ويكيل الكفّة للنظام العائلة الأموميّ.

حاول عدد من العلماء في القرن التاسع عشر ترجيح ذلك، وهذا ما حدث بالفعل، وإن لم يكن من ذات المضمون التفسيري، فإنّما لصالح الإطار العام من التفسير، وهو ما ذهب إليه ج.ج باتشوفن في كتابه" حق الأم".

ُعدَّتْ بحوثه رائدة في هذا المجال إذ تمكّن من الوقوف على أنّه كان في فترة الإنسان الوحشيّ والبربريّ، أي -في فترة ما قبل التاريخ_ نظام للعائلة موجوداً، ومكوَّناً من زواج جماعي قائماً على تعدّد الأزواج، وكذلك الحال للزوجات، ويقوم هذا النظام الذي يبدو أنه شاع بكثرة، ثم أعقبه نظام العائلة الزوجيّة المعروف.

وينتشر هذا النوع من الزواج الجماعي، أو تعدّد الزواج بين الجنسين عبر كثير من الطقوس الدينيَّة التي بقيت محافظة على هذه القدسية للمرأة بيد أنَّ الشرائع الدينية والتعليمات الإلهية، ووضعت حدّاً لاستشراء نظام التعدّد الذي لم يحظَ برضى المرأة أيضاً باعتبار أنَّها كانت في مجمل الحال تستسلم لذلك الخيار الإجباري المفروض دون مشيئة منها.

وممّا قد فعلته في هذا الأمر انسحابها من الزواج الجماعي، لتمنح نفسها لرجل واحد بعينه، بينما كان الحال يختلف بالرجل لنفس الظاهرة، واستمرّ بممارسة ذلك التعدّد على وجه من التصريح مانحاً لنفسه ذلك الحق لوحده.

وهنا لابد من الحديث أنّ هناك انحرافاً أصاب ذلك الحدث الكبير من ذلك الحين واستغله الرجل كما ينبغي، قبل أن يمر الزواج فيما بينهما بكثير من التعديلات على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الزوجين، ووضع لهذا الأمر طائفة من التعديلات والشروط لتنحّي المرأة من ميدان الصراع ببروز نظام العائلة الأوحد، ليتجه الرجل لاحقاً لفكرة التحكّم بوسائل الإنتاج، ومن ثمّ مأسسة الدولة إذ بدأ يفرض لنفسه الحاكميّة شيئاً فشيئاً على ما اكتسبه الإنسان من منجزات حضارية بخلاف أنّها كانت من نشوء المرأة أم من عدمها، وهو ممّا سمح أن

يستغلّ ذلك الأمر لاستملاك التعدّد جميعاً بحيث يكون مؤسّساً له الإطار العام، يقول مورجان:" إنّ العائلة تمثّل مبدأ إيجابياً غير ثابت ولكن يتطور من شكل أدنى إلى شكل أعلى، كما يتطور المجتمع من حالة دنيا إلى حالة عليا وعلى العكس من ذلك، فإنّ نظم العلاقات السلبية تسجّل التقدّم الذي تحرزه العائلة في فترات طويلة، ولا يتغيّر تغيّراً كليّاً إلا حينما تتغيّر العائلة تغيراً كلياً".

كما كان أكثر علماء الأنثروبولوجيا يتفقون مع هذا الرأي أمثال لفيتاو وبعض مؤرخي الإغريق أمثال هراكليوس وبونتيكوس ونيلوكوس ودمسكوس من أنّ هناك نصوصاً بمثابة مشاهدات تجريبية نتيجة عقد عدة مقارنات على أرض الواقع بين قبائل الإروكيزون والهورونن، وهي قبائل من الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وتضمنت النتائج أنَّ خطّ الانتساب للعائلة في فترة ما يعود عند عدد من القبائل إلى خط الأم علاوة على ذلك أنّ النظام الاجتماعيّ السائد يعطي السلطة بيد الأم. وبالرغم من الحقائق العديدة التي طرحت في هذا السياق، فإن مجمل الدراسات تطرح أنّ المرأة كانت تحلق في فضاء مفتوح بما تشكّله من قدرة على فرض طبيعتها الوجودية، كأنها العنصر المولد للعائلة والكون.

حفل علم الميثولوجيا بثروة كبيرة من المضامين الفكرية لدى عدد من الشعوب حول مجموعة من الأقاصيص التي تكرّس دور المرأة فيها باعتبار أنّ المرأة الآلهة تمتلك خصائص عديدة للرب من الخصوبة والحياة وغيرها من الرموز، قد عكست الجانب المضيء للمرأة.

يبقى التساؤل، كيف تم تحييد هذا الفكر عن ذلك الفضاء الفسيح من الحياة، لتكون آفاق الفكر في حجرة ضيقة، تتمثل عند الرجل وحده، لتبدأ تتنصّل منها بطريقة غامضة، وتلاشت معها تلك الخصائص التي أخذتها يوماً ما من مظاهر الطبيعة الفيّاضة التي ترتبط بحال من الأحوال بجوهر الطبيعة ذاتها، ولذا عند الحديث عن ذلك، وكيف بدأ التعدّد؟، كظاهرة اجتماعية للظهور الطبيعي على السطح الاجتماعي، تفرض كينونتها في المجتمع في مقابل انكفاء دور المرأة على حساب الجوهر الطبيعي السائد في المجتمع الذي بدأ ينحسر رويداً رويداً إزاء بروز سطوة الرجل، وتحكمه بوسائل الإنتاج، واعتبار أنّ المرأة ضمن هذه الوسائل أيضاً.

خامساً-تعدّد الزواج تاريخيّاً في الشرق الأوسط:

إنّ كافة الأبحاث التي تركّزت في التدقيق، فيما صدر عن الأنثروبولوجيا وعلم التاريخ وعلم الآثار في منطقة الشرق الأوسط، لا شكّ أنّه مليء بالتفاسير التي لم تجد إلماماً واضحاً من قبل الباحثين والدارسين في شأن الظواهر الاجتماعية التي تبلورت على شكل لاهوتي، خاصة فيما يخص العلاقات بين الرجل والمرأة.

قد يعني أنّ مأسّسة اللاهوت بشكل آحادي من قبل الكاهن إزاء الطبقات المشكلّة بنظام الزقورات الذي فُرِضَ كحاكميّة على إرادة الشعب الحرة، باعتباره الوصي، بما يمثله لهم من وسيط لدى الربّ الذي ينوب عنه في تشكيل البوادر الأولى لشرعنة نموذج مصغّر للقوانين المألّهة، والتي اقتضت إنشاء معابداً دينية، لإنتاج ما يبدو فيما بعد أنّه الإطار الشكلاني المصغّر عن نظام الدولة الجديد.

إنّ كلّ الحضارات التي تأسّست لاحقاً في منطقة ميزوبوتاميا، كالبابليّة والآشورية والمصرية، ينظر إليها على أنّها امتداد لذات البذرة الأولى التي أوجدت نفس الطراز الحاكميّ المشكّل بنموذجه العبوديّ الأول الذي فرض أيضاً على المرأة، وأدخلت المرأة في التابوت العبودي، بحيث لم يكن اختيارياً منها بل كان لا مناص لدخولها فيه أبداً بسبب

الطرائق التي أحاطها الكاهن بالربّ، لتغدو هذه الصيرورة أكبر كذبة كانت ضحيتها المرأة على الإطلاق.

إنّ اعتماد المجتمع السومريّ على الاقتصاد حذا به إلى تشكيل ما يسمى الوحدات المهنية التي اقترنت هذه المرة ضمن تقنيات فائض الإنتاج من ناتج زراعة القمح والشعير، ما يعني أنّ العلاقات الاجتماعية الجديدة تنضج كهويّة سياسيّة واجتماعيّة، على أساس أنّ هناك حاكميّة مفروضة على الشعب، بما في ذلك أنماط العلاقات الاجتماعية المحوكمة من قبل سلطة اللاهوت، والمنبثقة من نظام الزقورات، كنظام حاكميّ عبوديّ بين طبقات الشعب من جهة وبين الرجل والمرأة من جهة أخرى، وكل ذلك وفق تعليمات وسلطة اللاهوت.

ويتعيّن على الدارس فهم ذلك الأمر على نحو مؤثّر تماماً في الوظائف المتداخلة، والناتجة من جراء تحليل المقتضيات الطبيعية المفروضة من اقتباس الرجل لذات الطقوس المؤدى في جزء منها على طبيعة المرأة، ومشكّلاً بناء تراكمياً وتاريخياً ومادياً، كأوّل قفص عبوديّ فرض على المرأة.

ويمكن الحديث عن الوظيفة الأولى لنظام الزقورات، كما حللها عبد الله أوجلان في كتابه" المدنية"، ففي حين يمكث العاملون والمرأة في

الطبقة الدنيا من المعبد، فإن من أهمّ وظائفهما حراثة الأرض الزراعية، وزيادة المردود الاقتصادي الذي كان أثره واضحاً في الحضارات اللاحقة، ومؤسّساً قوّة مركزية، نواتها المعبد، فقد بلغ الإنتاج الزراعي لمادتي القمح والشعير نسبة ٨٠% ضعفاً، بالاعتماد على هذا النظام، ما يعني ظهور أولى مظاهر الرأسمالية الأولى لسيطرة الرجل على ما يحيط به من وسائل الإنتاج، بما فيها ذات المرأة.

ومن وظائف الزقورات في هذا الموقع، أنّ المرأة أنزلت من مرتبة الآلهة المقدسة، -كما وجدت قبل المجتمع السومري الأول وقبل مأسسة نظام مدني مصغر-، إلى الطبقة الدنيا التي تعني تخلّي المرأة عن هالتها القدسية التي حكمت بها ما قبل تاريخ هيرودوت قرابة٤٥٠٠عام ق.م، ونتج عن ذلك، اقتضاء سيادة الرجل على المرأة وفق شرعنة الكاهن المقنع، ووفق نظام اللاهوت الذي برز في إقصاء إرادة المرأة الحرة في منزلها ومجتمعها، وبقيت تحت عباءة النمطية المفروضة من الرجل الذي بقي يتعامل مع الكاهن، وفق طقوس من المكر والخداع المبطّن ليفرض ذهنية غير قابلة للتغيير، وهي الوصاية التي ستغدو فيما بعد من عاتق الوالد ومن ثم الزوج أيضاً.

وبذلك كان نظام الزقورات الذي بني وفق تصنيف الكاهن الذي أوجد فيما بعد مكاناً لإيجاد قضايا دينية غير قابلة للنقاش، على أنها توصيات ألوهية، وليبتلع بها كل ما حوله، من مشاهدات وتجارب ونظم حياة في الميتافيزيقيا وبشكلها الأوليّ، وتصاغ تحت عباءة الزقورات الذي شكل نموذجاً مصغراً عن المجتمعات المدنيّة، ولو بشكلها المعنويّ المؤثّر بسبب تعدادها السكاني، الآخذ بالاتساع على نحو مخيف، ومشكّلة نمطاً أولياً لبذور المدنيّة إن لم تكن هي ذاتها بالفعل.

لقد كانت للحضارة السومرية أثراً بالغاً في بلورة المفاهيم الدولتية بفعل هيمنة الرجل وبروز سلطته، كهوية ثقافية اجتماعية وأخرى سياسية لدرجة أنّها أوجدت منظوراً خاصاً وفق العلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل، كجندر، معيشيّ فيما بينهما حتى بدت أنّ المشكلة تزامنت مع انتقالها إلى مناطق أخرى من جزيرة العرب، بناء على حروب سارغون الأكادي الذي استطاع أن يوجد عدّة دويلات في فترة سيطرته على مناطق في العراق، وفرضه أيضاً ذات النظم الاجتماعيّة المتعلّقة بتعداد الزوجات التي أضحت مدرجة على لوائح الشعوب، بما فيها الحضارة البابلية والأكادية الذين نزعوا فكرة وحدانية الزوجة الواحدة الذي كان سائداً قبل الحضارة السومريّة، وتمّ تناول هذا الحيّز في بحث النظام الأموميّ بشيء من التفصيل.

كان يعتقد أن الاقتران بأكثر من زوجة شكلاً من أشكال النظم الجديدة القابلة مع مرور الزمن إلى التعميم بسبب إصدار الرجل لها، فيما يبدو على أنّه دستور ثقافيّ واجتماعيّ، يسود العلاقات كلها، ويمكن القول إنها مرحلة تضمنت إيجاد مشروعية لقرار تعداد الزوجات بالأصل. ترتبط أغلب التفسيرات بطريقة توحي إلى أن معالجتها بشكل دقيق من الممكّن أن يكون إذا تمّ تناولها على مستوى ماديّ اجتماعيّ تاريخيّ، لنظام تعدد الزوجات في الحقب التاريخية والعهود القديمة بنحو محدد، أجازت له سن القوانين والتشريعات الجديدة من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من التمثيل العائليّ، والمكون من نساء وإماء وعبيد وأبناء، يؤدّون عملهم بجد ونشاط، لأنّه بمقتضى ذلك يزداد بتعداد الزوجات النسل والمال والأرض.

إنّ التشريعات الجديدة للحضارة البابلية، أجازت بشكل مهيمن تعدّد الزوجات باعتباره تقليداً جديداً بالمجتمع في بادئ الأمر في حالات معينة، قد تكون مراعاة لظروف مناسبة تخدم بالدرجة من أنتج ثقافة الوصاية التي تبدو أنّها أكبر معضلة كونية تقيّد تنوير ذهنية المرأة الفكريّ والتاريخيّ، ولم تجد له حتى القرن الواحد والعشرين من حلول جادة، بل ربّما كلّ الأبحاث النسوية والدراسات، عجزت عن اختراق هذا القانون الجائر إذ باتت المرأة الحرّة أمام خيارين، أما تعدّد الزوجات للرجل الواحد، وأما عزوبية عقيمة.

وفي كل الأحوال، لم تتأتّى المرأة مع كل هذا القدر من التحييد عن ممارسة دورها بالشكل الذي كان عليه في فترة المجتمع الطبيعيّ، ولم تمكّن من الإتيان بقدرة كبيرة على امتلاك قرار سياديّ يخص وضعها الأسري، وإن لم تكن أيضاً مخيّرة بذلك.

لقد أوجدت الحضارة البابلية، قانون حمورابي الذي أتاح بعض المواد الخاصة بالزواج ولاسّيما أنّه تناول ما يمكن اعتباره الجديد بهذا الخصوص، وهو تنظيمه لعقد الزواج، إذ يحرّر عادة على رقيم طيني ويدوّن به أسماء الطرفين، فقد عثر على العديد من الآثار التاريخيّة لفترات عديدة، تظهر أنّ الوالد كان ينوب عن الفتى والفتاة في تنظيم عقد الزواج وفق المادة ١٢٨ والمادة ٢٧ كما جاء ذكرها في كتاب" الجذور التاريخية لنظام الزواج في وادي الرافدين" للكاتب" د. صباح جاسم الحمادي".

كلّ المؤشّرات في الحضارة البابليّة، تؤكد وجود مستويات وأشكال من الزواج الذي يبدو أنّه حظي بهذه الفترة، بانتشار كبير نتيجة لعدّة عوامل يمكن إيجازها لسببين اثنين، أولهما أنّ العقد المبرم للزواج الناشئ من تأجّج فاعليّة الرجل، وانكفاء المرأة عن فاعليتها وطاقتها المتجددة، ممّا أتاحا لمن يتولى الولاية والوصاية على طبيعتها قدراً من الاستغلال العبوديّ.

إنّ أعظم جريمة تعرّضت إليها المرأة، هو اضطهادها واحتقارها جنسوياً من قبل العائلة الأبوية الذي قد ربط بين وجود المرأة للحياة وبين نتاجات الثروة الطبيعية الفائقة النظير حيث مهّدت للرجل أن يحوز أكثر الماديات احترازاً، هو المال، بعد ما كانت كلّ العمليات الاقتصادية، لاسيّما الزراعيّ منها، تبدو عن طريق المقايضة.

لكن في ظروف لا تتأتى مع استعار الحروب، وازدياد بؤر المجاعات والأوبئة، واقتياد الرجال لحتفهم بالحروب التي اتضحت أنّها بداية نهاية المجتمع الطبيعي، وبروز المرأة، كعامل خطير حين وجد نفسه مجبراً على ترك ما بحوزته من المتاع والإقطاعات والأموال، ليهاجر ناجياً بنفسه، من تلك اليوتوبيا، لتبقى المرأة العنصر الأضعف بهذه المعادلة المهيّئة لئن تكون المرأة فاقدة لذاتها.

وبالفعل فقد ظهر وأد البنات، كصنعة بابلية للتخلص من العار الذي يلحق بالرجل لعدم قدرته على تحمل مسؤوليته تجاه هذه الظاهرة، الآخذة بالاتساع على نحو تنتقل من مناطق تتابع الحضارات في الشمال بمناطق ميزوبوتاميا إلى مناطق أخرى في الجنوب، بما في ذلك شبه جزيرة العرب. كما يتضح أنّ إحدى أكبر الظواهر بدت أنّها تغشى الآثار المترتبة، قد تأسّست بشرطيّة العقد ما يمكن اعتبار المهر الذي فرض ضمن السياق التاريخي المادي، هو أقبح تلك الاعتبارات

الجديدة. والمرأة صارت محظيّة من ضمن الإرث المادي المطروح من قبل المتعاقدين بموجب العقد، وقد يتمثّل المهر بأشكال مختلفة، ذكر بعضها في المصادر الدينية، على نحو ما ذكر في سفر الخروج، كما حدث مع نبي الله موسى، بخدمته لرجل في مدين، كمهر لابنته.

والثابت تاريخياً إن تعدّد الزواج لم يقتصر شيوعاً في مناطق ميزوبوتاميا فحسب بل شاع على نطاق واسع في بلاد النيل أيضاً عند حضارة المصريين، ولعلّ الغزوات التاريخية التي قاموا بها إلى مناطق الشمالية لميزوبوتاميا كان لها أثراً بنقل بعض عادات الحضارات المتنوعة في تلك المناطق من أهمّها، قوانين وتشريعات ومظاهر اجتماعية، من بينها التعدّد.

ولابد من القول إن ظاهرة التعدد استشرت بوقت متأخر بشكل كبير على يد الاجتياح اليوناني لهذه المناطق في الفترة الواقعة في٢٥٠ عاماً ق.م ونقلت حالات من العبودية وأساطير المثيولوجيا، وتعدد الزواج للأقوام التي سكنت مصر فيما بعد، على نحو ما ذكره حمدي شفيق في كتابه" زوجات لا عشيقات"، وقد شكّل الفرعون رمسيس الثاني أولى بدايات تفشي هذه الظاهرة في المجتمع المصري القديم، حيث اتخذ ثماني زوجات وعشرات المحظيات، وأنجب من هؤلاء ما يزيد على مئة وخمسين من الأبناء، ووجدت أسماءهم منقوشة على العديد من

المعابد، وأشهر زوجاته الملكة نفرتيتي، تليها بالمكانة أيزيس نفر، وهي والدة ابنة الملك مرنيتاح.

كما أنّ فرعون نبي الله موسى كانت له عدة نساء وجوار، ومن بينهن آسيا بنت مزاحم. ولا شكّ أن العديد من علماء الاجتماع والمؤرّخين وعلماء الأنثروبولوجيا اعتقدوا أن ظاهرة التعدد لم تنتشر بهذه الكثافة لولا بلوغ قدر معين من الحضارة، التي تشكّلت في أغلبها على ضفاف الأنهار ومناطق الغزيرة الأمطار، وسفوح الجبال.

سادساً-تعدد الزوجات في شعوب اليونان:

لم تكن الدراسات التي بحثت في ماهيّة التعدّد تركن إلى الوضع الاجتماعي الأوّل، ذلك أنّ معظمها تطرّقت إلى أنّها بدأت صعوداً من الأدنى إلى الأعلى، وأنّ كل امرأة كانت مملوكة بالتساوي لكلّ رجل، وبالعكس فقد كانت هذه العلاقات للجنس الآخر، إذ يقول مورجان:" فالفكرة الرئيسية هي زواج الرجل الواحد من المرأة الواحدة، وقد توجد بجانبها حالة تعدّد الزوجات، وأحياناً تعدّد الأزواج وتتجاهل الفكرة التقليدية حقيقة ما يحدث في المجتمع من عدم احترام هذه الأوضاع الرسمية، وانتهاكها في سكون ودون خجل".

إنّ تطوّر العلاقات الجنسية بطبيعة الحال، أدى إلى ظهور أشكال من الزواج الجماعي التي يفترض أنّها كانت تنتمي إلى حقبة العصر الوحشي الذي عرضه أنجلز في السابق، وهو أيضاً ما ساقه، كوفيار بقوله:" إنّ هناك هياكلاً لحيوان جيبي في مناطق متفرقة من باريس، يحمل هذه الصفات البدائية من خلال وجود حفريّات واكتشافات وجدت على الرغم أنّ هذه المناقشات تبقى من قبيل التخمين فقط".

يبدو من خلال التصوّرات التي بحثت آليّة تطوّر العلاقات الاجتماعية أنّ الرجل حاول مراراً تطويع ما استفاد منه في ضمان سيطرة وسائل الإنتاج بالطريقة التي خلقت الظروف المحيطة، والمناسبة التي كوّنت

معها العوامل الأولى التي هيّأت لتكوين العائلة الزوجيّة بالمعنى الحديث التي يبدو أنّها تطوّرت سريعاً وانتقالها من المرحلة الوسطى إلى المرحلة العليا البربريّة المكوّنة من فردين اثنين، مع احتفاظ الرجل بحق التعدّد، وإن كان ذلك محلّ خلاف كون منذ هذه اللحظة، قد كان بدأ تاريخ المدينة بالتشكّل، كإحدى العلامات التي استغلّها الرجل جيداً لبسط سيادته على الثروات الطبيعية، هادفاً من ذلك إنجاب أطفال غير مشكوك بأبوّتهم حتى يرثوا ثروة أبيهم، التي أخضعها لرغباته بحيث يملك لوحده حقّ حلّ الرابطة الزوجيّة، بما يسمى الطلاق.

لكن لابد من القول إنّ ارتقاء العلاقة الجنسية المشكلّة حديثاً إلى مستوى أعلى أدى الطلاق الذي تحصّل عليه إلى إنهاء العائلة المنتسبة للأمّ، وبدء اقتران الذهنيّة الرجل في نشوء بنيويّة فكريّة لظاهرة التعدّد الزوجات على الرغم أنّ البدايات لم تصل إلى هذا الحدّ العامّ من التطبيق الفعلي للعائلة.

لا شكّ أنّه مر بهذا الشكل العائليّ الجديد نوع من الرقّ، إذ يعدّ في شكله البدائي أقدم أنواع التعدّد للزوجات على نحو يشابه القديم بشكله الحاليّ المتعارف في كثير من البلدان، مع العلم أنّ تعدّد الزوجات لم يسمح به إلاّ في نطاق محدود، أمّا الأبناء الأخرين من العائلة، فيكتفون بزوجة واحدة.

ويمكن القول إنّ التعدّد بهذا المعيار كان إحدى صفات الأغنياء والنبلاء والطبقة البرجوازية الذين يرون أنّ الجمع بين الزوجات، يتمّ عن طريق الرقّ أو بشكله العبودي المقذع، تحت مسمّى الإماء مع احتفاظ الرجل باستملاكهنّ كمّاً ونوعاً، بحيث شكّلوا نظاماً اجتماعياً خاصّاً بهم، شأنها في ذلك شأن أيّ نظام آخر.

فهي استمرار للحرية الجنسية القديمة لصالح الرجال أنفسهم الذين يمارسونها بأجسادهم ويلعنونها بأفواههم، ما يؤكد على عجالة سيطرة الرجل على المرأة، وفق قانون اجتماعي خالص.

إنّ كلّ الدلائل التاريخية والدراسات الأنثروبولوجيا تثبت أنّ الرجل يتمتّع بفائض من الاستملاك والسيطرة ونزوع للفردية تماشياً مع ظهور مأسسة الدولة لدى الإسبرطيين عند الإغريق لما ذكره هوميروس" بالإلياذة" بحيث تمثّل أغلب الاعتبارات ضرورة أنّ كل زواج لا يفضي إلى أطفال يحلّ من قبل الرجل بموجب الطلاق، ممّا يدعوه إلى التفكير بالزواج من امرأة ثانية.

اتخذ الملك ألكسندر ريداس في عام ٦٥٠ق.م زوجة ثانية له بسبب ظروف اقتضت أنّ زوجته الأولى لم تنجب أطفالاً، وهذا الاعتقاد السائد قد رُبِطَ بطريقة مربكة مع قوى الطبيعة الأم، إذ بهذا المنظور الغائي الذي يقوم بضرورة حضور الطبيعة على الوفرة والإخصاب

والعطاء، فأنّه إذا ما تحقق للرجل ذلك، فمن اللزوم قيام الرجل بالتفكير ملياً بضرورة استفادته للعوامل النفعية اتجاه المرأة أيضاً بضرورة الإنجاب الذي عدّ شرطاً فكرياً للرجل للزواج، فيما لم يكن منذ البدء خياراً لتكوين العائلة، وهذا واضح من أن الملك أرستوتس قد تزوّج بامرأة ثالثة على زوجتيه الأوليين لأنّهما كانتا عقيمين، ثمّ لسبب ما طلّق الملك أحدهما.

إنّ الزواج قد ظهر في الشكل الأول على اعتباره النموذج التوافقيّ بين الرجل والمرأة الذي لم يكن خاضعاً بعد ما قبل التاريخ على قدر كاف من الأدلجة الاجتماعية التي صيغت بنيوياً فيما بعد وفق التعديلات التي ترافقت ضمن مأسسة الزواج بناء على قوانين اقتصادية.

وبالإمعان فقد وجد بالمجتمع ما يبرهن أن الرجل استطاع أن يقسم العمل على أساس صراع مادي طبقي قائم على تصنيفات فسيولوجية.

سابعاً-أسباب التعدّد وتقويض النظام الأموميّ:

وجدت مجموعة من العلاقات الجديدة في العائلة المكونة بين الفردين من خلال زواج الطبقات الجماعي، ثم ما لبث أن انحدر نظام العائلة الأموميّ، بما يتوافق مع المنظور الطبقيّ الناشئ، فقد كان الرجل في الحقبة الأولى نمطياً تجاه عاداته التي أجهز فيها بكلّ حذاقة على خيانة المرأة.

هذه النظرة الدونيّة التي بدأت تتجلّى معطياتها في تباين واضح بين مجتمعين مختلفين في نظرتهما للمرأة، بحيث اعتبرت كلّ القوانين الطبقيّة معياراً للتفريق بين المجتمع الرومانيّ واليونانيّ غير أنّ التمايز بينهما على غرار الحرية والاحترام الذي ينفرد بها المجتمع الروماني عن اليوناني، أتاح تمايزاً طبقياً في نظرة علماء الأنثروبولوجيا لهذه الظاهرة تجاه المرأة على الأخص وطرق معاملتها.

إنّ جلّ ما كان يتبادر للذهن أنْ تحيط العلاقات بين الرجل والمرأة على أساس نفعيّ قائم على الاستفادة من المنظور الكاثوليكي في عصور متقدّمة وفي طبقات ارستقراطية، كشعوب الألمان، إذ يقدم الأبوان لابنهما زوجة على مقاييس طبقيّة مفصّلة، أسهم بإنتاج علاقات غير شرعيّة نتيجة عدم التناسب مع رغبة الرجل بتحقيق الخيريّة باختيار

الزوجة الذي أفضى إلى خضوع الزواج لعوامل غريزية، مما يفسّر ازدهار ظاهرة العلاقات المتعدّدة بين عدد من النساء، وفقاً لمعيار انحرافيّ عن الأصل الحقيقيّ بين الفردين.

إنّ تطوّر الثروة سمح باتخاذ الرجل المرأة وفق مقتضيات، تتعلّق بموضوع الجندر الوظيفيّ ما يعني انتقال الحقل التقييميّ الأوليّ إلى تخصيص الأعمال وفق طبيعة كلّ منهما على حساب الآخر، وبدرجة أقلّ بالنسبة للمرأة.

إنّ التفكير البرجوازي الذي حذا بنظام الأسرة إلى بناء هرمي يقوم على قوانين نمطية، اتسمت بالطبيعة الفسيولوجية لكلّ من الرجل والمرأة، فقد اعتبر أنّ الزواج يمثّل عقداً، ومن خلاله يفنى كل منهما بالآخر إلى مدى الحياة وتلاشت القواعد القانونية والدينية الأولى، باتجاه فقدان حقوقها المكتسبة بالميراث تدريجياً في نطاق العائلة المستحدثة.

إنّ المرأة ضمن هذا التصوّر الجديد، أجهزت بالموت السريريّ لبعض شروط حاكميتها في النظام الأمومي، كفقدانها للفرص الاقتصادية التي حصلت عليها أثناء ثورة العصر النيولوتيّ ممّا أثر على بلوغها مكانة مرموقة، كونها كانت السبّاقة في اكتشاف النار الذي ساعدها على الطهي فضلاً إلى معرفتها استخدام البذور من أجل البحث عن ديمومة

اقتصادية ثابتة من المنتجات الزراعية لصالح الاعتماد على ما تدره تربية المواشي من خيرات ساعد في ثبات فائض اقتصاديّ كبير، وممّا لا شكّ فيه كانت تعنى بتربية الأطفال، وذلك بحسب الجندر، باعتبارهنّ الأنسب لهذا الغرض، وذلك لسبب واحد وهو التكوين البيولوجيّ.

النظرة هذه كانت سائدة منذ البدايات الأولى لتشكّل العصر الطبقي في الدولة السومريّة، والممتدّة إلى القرن العشرين الذي لم يبحث في أصل الإشكالية إلى أنْ انبثقت منذ فترة وجيزة قبل نحو مئتي عام بضعة من العلماء بحثوا في الميتافيزيقيا أمثال، لفيتاو وباخوفن وومورجان.

وكشف هؤلاء العلماء عن وجود مستوى من الحقائق التي ظلت إلى فترة حديثة من الصعب التكهّن بمصير الحقائق العلمية فيها، إذ صارت أشبه بالمقدس المحرم، بل ذهب بعض المفكرين والفلاسفة إلى النظر إلى دونيّة المرأة، خاصة ما قبل بلورة المجتمع الطبقيّ، فقد اعتبر فرويد إنّ الإنسان السويّ، هو الذكر أمّا المرأة، فتقتصر وظيفتها حسب تقسيم العمل الجديد بين الوظائف الجنسية الغريزيّة وإنتاج وسائل الملكيّة الفرديّة الأمر الذي فرض عليها بوساطة النظام العائلي الجديد الاهتمام الأولي بتنشئة الأطفال فقط.

ومما أفاد الرجل استغلال الثروات الطبيعية على نحو مكنّه امتلاك ما تمّ اكتشافه على يد المرأة المتمثل بالثورة النيولوتية، في الفترة التي تفوق ما قبل ١٠٠٠٠سنة ق.م ووُصِفتْ أنّها بقدر ما منحت المرأة للمجموع الإنساني من تقنيات الخير الوفير إلّا أنّها كانت بمثابة الخطأ الفكري الذي وقعت به المرأة، فاسُتغلّتْ نتيجة لذلك، بحيث تمّ تجريدها من كلّ منجزاتها الصناعوية والزراعية.

ووجدت مشاهد حيّة وتنقيبات تعود إلى ٤٥٠٠عام ق.م لدى الحضارة السومريّة والبابليّة، بحسب رأي د. صباح جاسم حمادي بكتابه" الجذور التاريخية لنظام الزواج في وادي الرافدين"، تؤكّد أنّ الرجل حاول أن يسترقّ العبودية بشكلها المقذع حين أسس نظام الزقورات، وأقحم المرأة في مجال ضيق من التفكير والتحجيم".

افترض الرجل أنه في هذا الحال، سيلغي تأثير قدرة المرأة على وسائل الإنتاج، ليؤسّس نظاماً للملكية خاصاً به، إذ وجد أنّ المرأة الكادحة سبيل للإقرار بقدرته على زيادة الإنتاج عبر عرق المرأة بحراثة الأرض، وما تجنيه من ريع المواشي ومن مقايضات تجارية بين عدّة جماعات بشرية، ممّا مكّنه إلى النظر أنّ المرأة آلة من منظورين أوّليين، أولهما، أنّ الرجل هيّأ كافة الظروف لاستغلال الثروات الطبيعية لا سيما المنتجة من حقول القمح والشعير، أدّت بطبيعة الحال

إلى التفكير بالكيفيّة التي من أجلها سيزداد الإنتاج من خلال جهد المرأة في المواسم القادمة. وثانيهما، فيما يتعلّق بالمرأة نفسها، فهو رأى في زيادة الذريّة ما يعني تذليل كافة العقبات التي تحول أمام ما يطمح له من تحقيق الكسب المادي، وبالتالي قانونياً، فهو يستغلّ انحدار المرأة اجتماعياً على حساب ربحه الأعظميّ بالناتج العام اقتصادياً.

إنّ الرأسماليّة ظهرت من اللحظة التي أفلت فيها الحياة التشاركية، وأحالها الرجل ضمن سياقات مادية خالصة، فاتخذ الرجل كلّ ما يتيح له من قوانين وتشريعات كي يأسس لنفسه مملكة من السلطة عبر منح الحق المدنيّ الجديد أن يعدّد الزوجات طمعاً في زيادة المنفعة المبتغاة من ضرورات صيرورة المجتمع للمدنية حتى غلب على نفسه البحث عن العبيد والسراري والإماء، كما حدث في المجتمع اليوناني في أثينا، والشرق الأوسط.

ثامناً-الأديان ونظرتها إلى تعدد الزوجات:

بالرجوع إلى المصادر التاريخية وعلم الآثار والأنثروبولوجيا وغيرها من العلوم، يمكن ملاحظة أنّ ظاهرة تعدّد الزوجات التي انتشرت على شكل جماعي وضمن مناطق مختلفة وواسعة بدلائل وجود العديد من الارقام والنقوش لعدد من الملوك، يحيط بهم كثيراً من النساء خلف بعضهم البعض، خاصة في المجتمعات الشرقية لا سيما في بلاد الرافدين والشام ومصر أو حتى الغربية منها في بلاد الإغريق وروما والألمان، بحيث لم تكن وليدة الساعة التي انبثقت منها.

إن الأديان التوحيدية التي بدأت ما بعد بعث نبي الله ابراهيم والتي كانت قد بدأت بنشر الدعوات والشعائر الدينية لصلاح أمر الناس بعد استشراء كثير من الرذائل الاجتماعية والتفسخ الخلقي، أمام مد اجتماعي تاريخي جارف وتراكمي من الانحلال بالعلاقات الاجتماعية الأسرية بين الجنسين، وصل مع هذين الاتجاهين إلى مفترق من الطرق المصيرية التي لم يعد ممكناً إغفالها أبداً أمام هذا السيل من الوباء.

لقد جاءت الأديان السماوية جميعاً بما هو منصوص إليه في كلّ الكتب السماوية على تحليل التعدد، وهذا ممّا لا شكّ فيه على الإطلاق باعتباره تشريع ربانيّ لكن في مقابل ذلك فرضت ضوابط عدة بموجب

ذلك من شأنها أن تنظم الآلية الأخلاقية لهذا التعدد لو أتيح ضبطه أساساً بالشكل القويم.

لقد أخذ تعدد الزواج في الديانة اليهودية شكلاً أولّياً من حيث النظرة ذاتها بالديانة الإسلامية مع اختلاف أنّ الديانة اليهوديّة لم تحتفظ بنفس القانون الإلهي الناظم للتعدد وأيضاً لموضوع الطلاق اللذان بقيا كلاهما أساساً مرعياً وفق وصاية الرجل وحده فقط.

إنّ الرجل اليهوديّ لا يقبل بالزواج من غير اليهود أنفسهم، وبمقتضى ذلك فقد كان الأحبار الأوليين يقرّون بالزواج من ثماني عشر امرأة إلّا أنّ المتقدّمين منهم ذهبوا إلى تقييده، كما فعلت الكنيسة في وقت متأخر تحت عدة ذرائع ليست من أصول القانون الإلهي، لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور حالة من الكراهية بين الزوجين.

إن طائفتي اليهود القدامى في مصر الربانيين والقرائين على السواء، قد اختلفتا كثيراً في تناول هذا الجانب، كلّ من منظوره، ولكلّ منهما نظرته الدينيّة التي يسوقها دحضاً عن الأخرى.

في حين نظرت طائفة الربانيين على أنّ من واجب الرجل تجاه الزوجة بموجب عقد الزواج أن يتقيّد بزوجة واحدة، وبناء على ذلك ينبغي عليه أن يؤدي يميناً لقاء ذلك الأمر، وإن أصر على الزواج على

نحو يخالف العقد، فيجب عليه أولاً أن يطلّق زوجته التي لها الحقّ في أن تطالب بذلك، لكنها بعد تفقد جميع حقوقها في العقد، وبالتالي فأنّ أنصار هذا الرأي انساقوا وراء ما كرّسته تعليمات الكنيسة ضمن رؤى مختلفة عن نص التوراة الحرفي حتى في وقت متأخر من القرن الثامن عشر مع بدء ظهور الحركات النسوية الجديدة المطالبة بمزيد من المساواة، وفي ذلك، يقول محمد فؤاد الهاشمي:" إنّ الكنيسة بقيت حتى القرن السابع عشر معترفة بتعدد الزوجات". بينما ترى طائفة القرائيين الذين يتمسّكون بظاهر النص التوراتي، ولا يقبلون بتبديل ما جاء فيه، بيد أنّهم كانوا أكثر حرصاً في تطبيق ما يسمى بالضوابط الأخلاقية التي تأخذ صفة كونها قضائية بحكم ارتباطها بالعقد. وهذا يعني أنّ الرجل عند القرائيين يجوز له الزواج بأخرى شريطة عدم الإضرار بالزوجة السابقة، وهو إلى حدّ ما شبيه ما هو عند الإسلام من هذه الضوابط الأخلاقية.

أما الديانة المسيحية من حيث التعاطي مع هذه الظاهرة، فمن شأن ذلك قد أوجد آراء مختلفة ومتباينة عن موقفها إزاء الاختلافات السابقة التي تجسّدت في الديانة اليهودية على الرغم وجود العديد من الأصول والقواعد التي بنوا عليها موقفهم هذا، إذ رأوا أنّ زواج آدم بحواء هو القانون الإلهي الأول، إذ اعتبر بولس الرسول، الله هو الذي أسس سر الزواج حين قال الله لآدم:" أن يلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً".

وبناء على ذلك، يجب أن يأخذ بهذا التفسير دون غيره من التشريعات الأخرى. إن الغاية التي بحث فيها الفقهاء المسيحيين في معظم الدول الأوربية، إضافة لأمريكا تعزو إلى مخالفة عما جاء فيه الإنجيل الذي يخلو من نص يتضمن تحريم التعدّد.

وجاءت آراء هؤلاء الفقهاء على أساس أنها مبنيّة على أقوال آباء الكنيسة، وقرارات الجامع الكنيسة، فقد رأوا أنّ تحريم التعدّد إنّما هو خاصّ برجال الكنيسة الأوائل فحسب، ولم يصدر التحريم على غيرهم من المسيحيين إلاّ في وقت لاحق من القرن الثامن عشر.

في هذا القرن تمّ تحريم تعدّد الزوجات من خلال إصدار تشريعات وفق مقتضى أتباع الكنيسة الحديثة، حيث اعتبرت الطوائف الكاثوليكية، أنّه مادام الزواج قائماً بين الجنسين، فهو مانع بحدّ ذاته من التعدّد، فلا يجوز عقد زواج آخر قبل التثبّت من انحلال الزواج الأول، وإلّا فإنّ الزواج الثاني باطل يقيناً.

في حين يرى فريق الطائفة البروتستانتية المثليين للإنجيليين، أن زواج الرجل بامرأة واحدة وفق عدة نصوص شرعيّة رأوا من خلالها أنّ زواج الرجل الأول، هو الأصل والمعترف به، أمّا الزوجات الأخريات، فهو غير جائز شرعاً.

ومن هنا نشأت عدد من الاختلافات الناشئة فيما بينهما لعدم اتضاح بعض الآيات للاستناد على منع التعدد، كقول المسيح لرسله:" من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته، ويكون الاثنان جسداً واحداً"، واحتج هؤلاء، أن المسيح قال: امرأة، ولم يقل نساء.

ويفسّر كلا الطائفتين السابقتين، العديد من التشريعات بناء على تعاليم بوليس الرسول الذي يبدو قد شرّع تعليماً بعدم جواز التعدّد لأنّه رأى الغاية من الزواج فيما بين الجنسين هو الغرض الديني وليس الجسدي فقط.

ويعتقدون أنّ المسيح بتول الجسد، إنّما روحه، فهي رهن زوجة واحدة هي الكنيسة العذراء التي أسلم كلّ نفسه لأجلها، وسار على شريعة الزوجة الواحدة. وخالفت الديانة المسيحية معظم المعتقدات السابقة خلافاً حاداً منذ مأسسة نظام العائلة الجديد، ونشوء الدولة السومرية، باتت المرأة أكثر تراجعاً إذ تتجلى الخصائص الرأسمالية بتقييد الفكر النسويّ، وكأنّها من ممتلكات الرجل، وجاءت المسيحية على يد بولس الرسول، لتقول:" ليس للمرأة سلطان على جسدها بل الرجل، وليس للرجل سلطان على جسده، بل المرأة".

ربما كان للديانة الإسلامية أثراً واضحاً فيما جاء من تشريع بخصوص النظر بظاهرة تعدد الزوجات على أنّه أحد التشريعات الإلهية

الاجتماعية الماثلة، لإيجاد حلاً لأحد أكثر الظواهر الاجتماعية جدليّة وتعقيداً منذ نشأة الخليقة وحتى الآن باعتبارها واحدة من الشرائع التي نظرت إلى هذا الموضوع بعين التكاملية بين مزاوجة النص القرآني وبين صيرورة المجتمع المتجددة.

في حين كانت باقي الديانات السماوية قد نظرت إلى ذلك الموضوع من قواعد وضعية غير متّفقة مع النص الإلهي الباحث في معطيات الناجمة، لاستشراء هذه الظاهرة بينما هي نفسها، أيّ القواعد الوضعية لم تخلو من النقائص، لمليء ما نتج عن تبعات وردة الفعل اللاحقة، إذ من شأنها بقيت مجتمعاتهم تعاني من تفسخ غير الأخلاقي مع العلم أنّهم قبل ذلك رفعوا شعار الانتصار للمرأة، ترى أين تبدأ المشكلة، في كل هذا اللغط الكبير؟

للبحث في أصول هذه العلاقات التي بنيت على أساس وصفي محض، يبدو أنّها لم تحقق المرجوّ منها، وبقيت عاجزة عن ذلك، ولم تتمكّن من تفسيرها تفسيراً بنيوياً متكاملاً بل بقيت مجرد وصفات لحالة فردية فحسب.

بينما استطاع الإسلام إدراك لمعظم الفروق التي يمكن ملاحظتها في الديانتين السابقتين، فما كانت الديانة اليهودية قادرة على الوفاء بالتزاماتها التشريعية المنصوص بها في التوراة، فاعتبرت كل التعاليم

بالعهد الجديد غير وافية لتشخيص واقعي للمشاكل المغلقة، وبالتالي بقيت الحلول مجرد حبر على ورق لا غير، ولم تترجم هذه التعاليم لنتائج مرضية، بل كرست عقم ضيق الأفق لهذه الظاهرة.

أما الديانة المسيحية، قد عدلت عن نص الإنجيلي إلى تعاليم بولس الرسول الذي كانت كلّ تحليلاته عبارة عن تصورات الارتباط الروحي للمسيح بالله، وكلّ ما يتعلّق بمعظم علاقاته بالكنيسة والروحانية المراد منها الغرض الديني متمثّلاً بالزهد، كانت كل التعاليم في الإطار العام صورية بعيدة عن القيم النفعية من منظور آحادي، وإن كان ما بعض سبق صحيحاً من الناحية النظرية والعقلية والدينية، فإنّه لا يخلو أبداً من شطط في تناول القضية الاجتماعية برمتها، وبطريقة مقبولة.

فقد بقيت العلاقات الاجتماعية التالية في المجتمعات الغربية على نقيض من هذا التشريع، إذ لا تزال معظم علاقاتهم الاجتماعية تحت وقع الشذوذ الجنسي بين الزوجين، وبنسب عالية تفوق المتخيل الممكن، وهذا إنّما ناتج عن عدم الانسياق وراء النص الإنجيلي.

لقد استطرد كثير من علماء الدين الإسلاميّ، ولا سيّما علماء الفقه في تناول مسألة تعدّد الزوجات بالتفصيل، معتمدين على مجموعة من الأسانيد النقليّة المأخوذة من النص القرآني، ومن السنة الكريمة، بحيث

اعتبروا في المجمل العام أنّ الشرع أجاز التعدّد، وهذا مما لا شكّ فيه، من كونه يستقيم ويتوافق مع الغاية الكونية التي من أجلها قد خلق الله البشر، والمتمثّلة بإعمار الأرض بالخير والصلاح والسلام.

ولابد من التوضيح إنّ هذه الدراسة ليست معنية بالبحث في الإفتاء بجواز التعدد من عدمه، إذ هذا ليس ميدان البحث المتمثّل في تحليل القضايا الفكرية وجذورها الضاربة في العمق لإزالة اللثام عن الإشكاليات الاجتماعية البالغة في التعقيد.

هناك اضطراب حقيقي على ما يبدو في فهم دلالات التعدّد، خاصة أن التشريع جاء في بيئة شبه جزيرة العرب، وقد اتسمت هذه المنطقة بكثير من الإجحاف في معاملة المرأة، ولاسيما على مستوى الطبقي القائم بين طبقتي النساء الحرائر ممّن كنّ بنات لشيوخ القبائل ونساءها الحجال، ويتمتعن هؤلاء بمكانة مرموقة بين القوم، وبين طبقتي الإماء والعبيد أيضاً.

إنّ قساوة الصحراء دفعت الرجل بكثير من الأحيان، للاعتماد على مصدر واحد للإنتاج، وهو الرعي في ظل عدم توافر البدائل الطبيعيّة الأخرى، كالزراعة مثلاً، مما اضطرّه في الغالب إلى جلب ما يحتاجه من بلدان أخرى. وربما كان الوأد هو الخيار الأسهل للعائلة الفقيرة التي لا تجد ما يساعدها على تحمّل أعباء الحياة القاسية الشديدة،

والأرجح أنّ هذه الظاهرة، أي الوأد لم تكن من أصل المجتمع العربي قبل الإسلام، وإنّما هي دخيلة من الحضارة البابلية، وانتقلت مع التقادم إلى هذه المنطقة، خاصة وإنّها حين نشأت في تلكم الحضارة قد ارتبطت بظروف الغزو والحروب، وهي أيضاً من العوامل التي ساهمت بانتشارها على نطاق واسع في الأسر الطبقية الفقيرة.

ولعلّ فقدان النظام الاجتماعي بين العلاقات الأسرية، سمح بنشوء علاقات جنسية تحت مسمى" ما ملكت أيمانكم"، والسؤال المطروح في هذا السياق، لماذا قد اختفت هذه الظاهرة حالياً؟، بينما لا تزال المجتمعات الشرق أوسطية تنهض بتعدد الزوجات بشكل منقطع النظير في العصر الحديث.

إن الفوضى العارمة التي نشأت من عدم تجانس دلائل تطوّر المجتمعات المدنيّة في مناطق الشمالية لشبه جزيرة العرب، خاصة في مناطق بلاد الرافدين والشام، علاوة إلى بلاد فارس ومناطق سيطرة البيزنطيين، بحيث كانت المرأة إحدى ركائز هذا التطور مع عدم خلوّها أيضاً من ذات القيود، بينما حافظت المرأة في جزيرة العرب على ذات النسق البدائي التفكير ما خلا بعض النساء اللاتي برزن بعاداتهن وموروثهن في نواح مختلفة، تتعلق بأنها ورثية ملك أبيها في حال تعذر وجود أخ لها، وهذا الاتجاه بدأ تاريخياً منذ فترة الجاهلية

الأولى، واتصفت أنها قائمة على اليوتوبيا من خلال فرضها الدوغمائية القبليّة بهدف تضييق الخناق على ممارسة المرأة، لأهم نشاطاتها الفكرية في تلك الفترة التي سبقت ظهور الإسلام، وهذا ما يفسّر بطبيعة الحال غياب الأدب النسويّ في تلك الحقبة، فيما كانت امتيازاً صاخباً فرضته قريحة الشعر عند الرجال. كما كانت أيضاً مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسة ولو بدرجة أقلّ كان أكثر حضوراً في مراحل لاحقة من تأسيس الدولة الإسلامية من خلال ظهور كثير من الأسماء الأدبية لا يتسع هذا الميدان لذكرها الآن، وهذا ما كان ليحدث لولا ما بثّه الإسلام من انفتاح للفكر النسوي على مختلف الحياة الاجتماعية، ممّا لا يخفى أثره في نمو وازدهار الدولة الإسلامية.

ولا يخفى أنّ الرسول محمد عليه السلام، قد تمكّن من وضع إيديولوجية فكرية ناظمة لأصول الزواج الإسلامي الأوّل، ما يضمن للمرأة في هذه المنطقة الحياة الكريمة، وقد كان هو الأسوة لنجاح الزواج بمعناه الدقيق، فقد تزوج الرسول امرأتين اثنتين، الأولى من خديجة، والثانية من عائشة، فيما يتساءل آخرون عن بقية زوجاته، فقد كان لزواج الرسول غاية سامية ونبيلة تختلف عن منظور باقي الشعوب والقبائل، فالرسول لم يتزوج في حياة خديجة التي امتدت إلى٢٤عاماً بل كان ذلك بعد وفاتها إحساناً منه في معاملتها، بينما كان زواجه من عائشة

إنّما بدافع دينيّ، إذ كانت عائشة صلة الوصل ما بين حياة الرسول وحتى ما بعد وفاته، بحيث وصفت أنها القافلة الدعوية من داخل البيت النبويّ، ومن ثم نقلته إلى عامة الناس.

وما كان زواجه من بقية زواجاته إلّا لغرض إنسانيّ محض، وهو ما ينفيه المستشرقون بيد أنّ الرسول قد تزوج من هي تبادله الحب أي عائشة، ولم يرزق ببنين وبنات منهن من زوجاته الأخريات، ولم يكن حاله معهنّ ميسوراً مع جميعهنّ، إذن فما نفع تعدّد زواجه بهنّ، إن لم يحتمل هذه الدوافع الإنسانية والسياسية.

كما أنّ زواجه بهنّ بعد وفاة خديجة، كان لعدّة دوافع، منها السياسيّ، من أجل تقوية تحالف سياسيّ ما أو اجتماعيّ، كان يتخذ كشكل من أشكال التضامن الاجتماعيّ ونتيجة لهذه الدوافع تأخذ هذه الزيجات المتعدّدة الطابع الاسميّ.

لم ينظر المسلمون حيال ظاهرة تعدّد الزوجات من معيار واحد التي يكاد أنّها لم تأخذ الصورة النهائية الجازمة بالتعدّد إلا من خلال مجموعة من الضوابط الأخلاقية بعد، وفي هذا المضمار يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات للمجتمع الإسلاميّ في مختلف أصقاع العالم، وفق ما طرحتها شيريل بينارد في كتابها" الإسلام الديمقراطي"، فقد عرضت أن هناك فئة تنساق مع ظاهر النص القرآني، وبينت من هو متحفظ

على ذلك التعدد، وممن هو أجازه لكن بشرط التقييد، وبينت من هو ملتزم بهذه الضوابط الأخلاقية.

لقد التزم الأصوليون في الاتجاه الأول، بظاهر النص القرآني، واتبعوا رؤيتهم الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلاميّة والأخلاق، ونبذوا القيم الديمقراطيّة والثقافة العصريّة، مع استعدادهم لاستخدام التقنيات الحديثة من أجل تطبيق الدوغمائية وبلوغ الهدف. ولعلّ هذا الاتجاه سائد في حركة طالبان، وداعش مؤخراً، حيث تشيع في هذه المجتمعات حالات كثيرة لتعدد الزوجات إلى جانب زواج الأطفال والقاصرات، وكذلك الأمر في زواج الحرب الذي يطبّقه هؤلاء في زمن الحرب.

أمّا أصحاب الاتجاه الثاني، فهم التقليديون والمحافظون، الذين يطمحون إلى مجتمع محافظ ويتشكّكون في الحداثة والتطور والإبداع، وينظر هؤلاء إلى التعدّد من المنتصف، فلا تشجّع على هذا، كما أنّها لا تعترض عليه لإيمانهم بوجوب احترام رأيّ المسلم. لكنّهم في ذات الوقت ينساق بعضهم وراء حجج الأصوليين في اعتبار أنّ تعدد الزوجات مبعث الراحة للنساء في صبّ اهتمامهنّ في تربية الأطفال معاً، ويقبلون بفكرة تعدد الزواج التسلسليّ، أي إعادة الزواج بأخريات، وطلاقهنّ من بعد، وهم لا يمانعون في تقييد التعدد التشريعيّ، طالما أن

هناك قرينة العدل مطلوبة لتوفيره من قبل الرجل، تحقيقاً لمبدأ المساواة، وهذا من الاستحالة للبشر، لأن صفة العدل المطلقة لله وحده، وبذلك تبطل حقيقة التعدّد.

أما الاتجاه الثالث، فهم المحدثون، الذين ينساقون مع العالم السلامي ويضعون أنفسهم جزءاً من الحداثة العالمية، وبالتالي يجب تحديث بعض قضايا الإسلام المعاصرة لمواكبة تطلعات العصر.

ويرون أنّ محمداً قد تزوج بخديجة طوال فترة حياتها، وهي الفترة التي نزل بها الوحي، ويعتبرون أنّ هذا المثال الذي ينبغي على المسلمين احتذاءه بالأصل، وهم ممّن يفسّرون أنّ زيجات الرسول كانت لدوافع، أما سياسية أو اجتماعية، وبعضاً من هذه التشريعات قد أجيزت لما كانت ظروف الحرب مستمرة عند المسلمين في أوجها الشديد، وفقد منهم الكثير.

ولهؤلاء المحدثين حجّتهم في رفض التعدّد، فهم يعتبرون أنّهم ليسوا بحاجة للتغلغل في التفصيلات الكثيرة، باعتبار أنّ الزمان قد تغيّر، وما كان بالأمس غير لائق أن يكون حاضراً باليوم، بحكم الارتكاز على عدد من الأخلاقيّات والعادات التي تناسب واقع العالم الحديث والمتمدّن، ولا يضرّ هؤلاء إنْ عادوا إلى جوهر تعاليم النبي محمد عليه السلام، القائمة على الإصلاحات الاجتماعيّة بالدرجة الأولى من أجل

مجتمع يقوم على التوافق والعدل والمساواة، لأنه كان بنظر الإنسانية مصلحاً اجتماعّياً، لذا فإنّ الإصلاحات الاجتماعيّة، هي عين الانسجام مع روح الإسلام وتعاليمه الدينية.

تاسعاً-تعدّد الزواج من منظور الأمّة الديمقراطيّة:

لابد القول إن المعايير التي انطلق منها عبد الله أوجلان في تشخيص معاناة المرأة الشرق أوسطيّة تتزامن مع وصول المرأة إلى مستوى قياسيّ بالانحدار الفكريّ على الرغم من وجود سباق محموم بالمدنية مع كلّ هذه المنجزات العلميّة والفكريّة الكبيرة، ما من شأنه أنْ يعلم الجميع ولا سيّما المرأة إدراك ماهيّة طبيعتها المتجدّدة القابلة للخصوبة والعطاء، لكن للأسف هذا ما لم يحدث أبداً، خاصة على يد الجمعيّات النسوية التي تعنى بشؤون المرأة بل لابدّ من التصحيح، أنّ المرأة وصلت ببعض المجتمعات الغربية إلى درجة الامتهان الجنسيّ لشخصيتها، وبعيداً عن جنسويتها وجوهرها الطبيعي أكثر مما سبق.

ولم تتمكّن كلّ الدراسات والأبحاث التي قام بها العديد من العلماء والعالمات من تحليل لحالة الانحدار التي تحدثنا عنها، والتي يمكننا القول إنّها لم تلامس المرأة أكثر من كونها عنيت بالمفاهيم الجنسوية، وقراءتها على نحو شكلاني مريب.

فلم تتناول هذه الأبحاث حقائق الأنثروبولوجيا والتاريخية المادية وعلم الآثار كما كان مفترضاً منها، لأنّها هي الأقدر على فهم كافة العوامل الدوغمائية التي أحاطت بماهيّة المناخ والظرف النفسانيّ والتاريخيّ،

وأوجدت صراعاً حقيقياً مع ذاتها، وشيّدت سوراً منيعاً أمام ممارستها الحرّة الطبيعيّة.

إنّ كل المفكرين والمفكرات خلال سنين طويلة منذ استشراء هذه الظاهرة، وعلى امتداد فترة زمنية منذ ما قبل التاريخ لما أخذت الحوادث التاريخية سمتها العلميّة، وحتى وقتنا الحاضر لم تستطع أياً من الدراسات تحليل الحقائق الجدليّة بشأن طبيعة المرأة ووجودها وجوهرها على نحو يمكّن من الرجوع إلى البناء العلميّ التراكميّ، وتفسير بعض الظواهر غير المألوفة، هذا إذا استبعدنا تماماً بعض الدراسات التحليلية التي ربّما كان لها الفضل في البحث عن علم المرأة لكنها كانت أبعد ما تكون عن تقديم نتائج يقينيّة.

ولما كان عبد الله أوجلان قد درس خلال مسيرة عشرين عام في المنفى جملة من الحقائق التاريخية والإنثربولوجيا وعلم الآثار والميثولوجيا وغيرها من العلوم، فأنّه ينفرد من بين هؤلاء المفكرين والعلماء والفلاسفة في تناول قضايا جنسانية المرأة بأكثر عمق وشمولية، وأكثر تأثيراً في مجمل الحقائق العلمية التي لم يستطع أحد تفسيرها بعد، كما فعل في الوصول إلى أعماق المرأة بشكل لافت، وأدّت بطبيعة الحال إلى انتشال المرأة من سدّة المنزل، لتلتحق بمراتب العمل، ومزاحمة مناكب الرجال في ذلك، والوصول إلى ذروة الكمال

الفكري الذي ظلّ حكراً لدى سلطوية الرجل، ومحلّ ريبة وشك بأنها ليست قادرة على خوض غمار الحوادث التاريخية الصعبة.

وتجسّد نتاج عبد الله أوجلان في رؤية فكر الأمّة الديمقراطيّة التي اعتمدت على اختراق العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، وإيلاء المعايير بقوّة المرأة وتفجير طاقاتها المتجددة عبر تبوأها مكانة مرموقة لم تكن لتصل إليها من قبل، والذي يبدو ذلك بأسمى شيء لدى المرأة، كما تتصوّرها بعض النساء بمنتهى طموح المرأة، ويتمثّل بالقفص الذهبيّ المؤلّف من الزواج بحيث يتوقّف أمام ذلك، كل المنتهى وغاية المنى، وإنّما ركنت المرأة إلى ذلك بسبب غياب قول أوجلان عنها:" حرروا المرأة أولاً"، فلم تعنى بتمكين مصادر القوة لديها بل درجت مع رياح تفشّي الرأسماليّة التي رأت في تقييد المرأة انتصاراً على نصف المجتمع، فطرحت شعاراً" اضربوا النساء أولاً"، فكانت الكتب التي أصدرها أوجلان محلّ تأثير بتبديل الانحراف الذهنيّ عند كل من يتناولون البحوث المتعلّقة بالمرأة وطبيعتها ووجوديتها وقدرتها على الدفع بالحضارة إلى مستوى تقدم الأمم والشعوب.

ولعلّ من أبرز نتاجات عبد الله أوجلان في هذا المجال العديد من الكتب، نذكر منها" الحضارة، وعصر الملوك خلف الستار والآلهة

المقنعة"، وكتاب " الحضارة الرأسمالية، عصر الملوك العارية والآلهة الغير مقنعة"، وكتاب" سوسيولوجيا الحرية"، وكتاب" الدفاع عن الشعب"، وكتاب" دولة الرهبنة السومرية نحو المجتمع الديمقراطي"، وغيرها.

وبناء على هذه النظريات المهمة، قامت عدة من الأبحاث والدراسات على ظاهرة تعدّد الزوجات في مجتمع يموج بالكثير من الحالات المتشعّبة والمتداخلة في الحديث عن هذه الظاهرة اجتماعياً في السياق التاريخيّ والفكريّ على نحو البحث في الحيثيات الطبيعية التي أنتجتها بشكلها المادي، معتمدة عدّة مناهج بحثيّة في بلورة الحقائق الجدليّة والمبهمة والمتغلغلة تحت عباءة العادات والتقاليد الاجتماعية، في هذه المعادلة المراد الكشف عن خفاياها العميقة.

وبناء على ما سبق، فقد أعدت لجنة مختصة لاستطلاعات الرأي، إضافة للاستبيانات تجاه معيّن من النسوة العاملات في الإدارة المدنية الديمقراطية اللواتي برزن بتجربتهن من خلال أنماط عديدة لشرائح المجتمع. ويبرز دور الاستطلاع للرأيّ، كحصيلة وتجربة أوليّة من النساء ممّن أثبتن أنفسهنّ بشكل لافت في ميادين عملهنّ عن طريق تقمصهنّ لدور المرأة التاريخيّ، أنّهنّ جديرات بالثقة.

واعتمدت اللجنة في إعداد هذا الاستطلاع على دراسة استنتاجية، بمقتضاها تمّ أخذ عينة من الآراء، وفق أسس علميّة دقيقة وفقاً لعدد من العلوم، كعلم الإثمولوجيا والإنطولوجيا والإبستمولوجيا والجنولوجيا، ولابد من الإشارة إنّ الآراء قد تباينت إزاء بعض هذه الأسس العلمية حول وجهة نظر المفكّرات إلى طبيعة وجوهر المرأة؟ وأبرز خصائص طبيعتها؟ وما هي الطرق التي قمن بها في تنظيم أنفسهنّ في ظلّ الأمّة الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا؟ وآلام تمكن رؤيتها إلى تعدد الزوجات ليس من منظور ديني بل من منظور اجتماعي؟ وكيف ينظرن إلى الولادة والأمومة وهوية الآلهة وعلاقة المرأة مع الطبيعة والذكاء العاطفي والشعور بالآخر والمحبة والإحساس والشعور والاستشعار عن بعد والطاقة المتدفقة والدورة الشهرية؟

وتجدر الإشارة أنّ الاستطلاع يعبر عن فئة من النسوة ولا يمكن أبداً تعميم هذا الأمر على جميع النسوة في عدد من حقول الحياة، نظراً للظروف الاجتماعية المختلفة.

بداية، حول النظر الى طبيعة المرأة، قالت إحدى النساء في ذلك:" المرأة هي مركز الحياة ومنبعها، ويجب النظر لها كفكرٍ، كجوهر، لا مجرد جسدٍ أو أداةٍ للإنجاب، لأنّها كانت الأساس في المجتمع البدائي. حيث كانوا يعيشون حياةً مشتركةً عادلةً بإدارة المرأة، فكانت مساوية

للرجل بل وأكثر منزلةٍ، حيث اعتبرت واهبة الحياة فكلّ التحليلات تبرهن على أولوية منزلة المرأة ورفع مستواها في كافة المجالات، إذا تمعَّنا في حقيقة المرأة وفق أيّ منظور، فهي تتميّز عند كافة المخلوقات بجمالها وأخلاقها وفكرها، فيجب النظر بعين المساواة بينها وبين الرجل".

بينما رأت أخرى بالقول:" إنّ طبيعة المرأة تختلف عن طبيعة الرجل، فطبيعة المرأة متدفقة، كالشعلة وتمتلك النشاط والحيوية، وتمتلك القدرة على تحليل الأشياء بدقةٍ ونظامٍ أكثر من الرجل، لأنَّ لديها القدرة أن تضع نفسها مكان الآخرين، وتشعر بشعورهم. وقد أدركت المرأة ما يدور حولها بحواسها الخمس، وبعاطفتها، وكذلك تتطوّر طبيعة المرأة بتطور هرمون الأستروجين، فهو هرمون رئيسي مسؤول عن الجنسية الأنثوية".

فيما رأت أخرى بالقول:" المرأة مكوّنة من لحم ودم خلقت لتكون مقدّسة، ومن طبيعتها أنّها سموحةٌ متفانية في العطاء من خلال تنظيم العائلة وتربية الأولاد بالإضافة إلى تغيير سلوك الزوج نحو النظرة الصحيحة إليها، كامرأة ودورها في الحياة، ولماذا وجدت، فهي أينما وجدت تكون منبعاً للحياة والعطاء والتضحية، تواقة للحرية ولا ترضى العبودية، عادلة بين أطفالها وبين طلابها وبين المجتمع المحيط

بها، وهذا ما جعلها قيادية في أغلب العصور، وعليها أن تؤثّر على المجتمع الذي تعيش فيه وتفرض احترامها بالتفاهم والحنكة والذكاء".

أما بالنسبة للآراء حول خصائص طبيعة المرأة، فقد أكدت إحدى النساء بالقول:" تتمتّع المرأة بالحيوية، والعطاء، وتمتلك الذكاء التحليليّ والذكاء العاطفيّ، والحكمة والعبر، والقدرة على التعاطي مع البيئة، والتأقلم مع الظروف، والاقتصاد، والتعلّم السريع، والبداهة".

بينما رأت إحداهن بالقول:" تمتلك المرأة ما يميّزها من الذكاء العاطفيّ، والدورة الشهريّة، والولادة، والطاقة الإيجابية المتدفقة، والحاسّة السادسة، والعطف، والحنان والعطاء، والاستشعار عن بعد".

فيما رأت أخرى بالقول:" تحمل في طبيعتها خصائص الرحمة والعطف والحنان حيث كانت تحافظ على روح الجماعة، والعيش المشترك بدون تفريق أو تمييز بين إنسان أو نبات أو حيوان، فهي تبعث الأمل والتفاهم، والانسجام، والرعاية، والاهتمام، فهي منذ ولادتها رمز الذكاء، ورمز الألوهية، وهي واهبة للحياة".

وفيما يخص تنظيم المرأة لنفسها في ظل الأمة الديمقراطية في مناطق الإدارة، قالت إحداهنّ:" في مناطقنا يوجد أرضية ثقافيّة وحضارة عريقة، نتيجة للمورثات الحضاريّة والثقافيّة التي نشأت في ظلّها

المرأة المتحررة فكرياً، وعندما وجدت الظرف المناسب في ظل الأمة الديمقراطيّة وجدناها اندفعت بسرعة نحو تنظيم نفسها، وانخراطها في العمل، وتلقّي التدريب من خلال الأكاديميات، فكانت مرنة في مجال التنظيم وعملت بكلّ رضا في كلّ المجالات السياسيّة والمدنيّة والعسكريّة".

وكانت أجوبة النساء حول أسباب ظاهرة تعدد الزوجات ونتائجها، كالتالي:" أما الأسباب كثيرة لكن السبب الشائع، هو تطبيق الشرع مع عدم التقيّد بالقوانين، والأخذ بالتشريع الإسلاميّ بشكل خاطئ وتسييس ذلك بما يخدم مصالحهم. وهناك سبب العادات والتقاليد المتواجدة والمتوارثة في المنطقة على مبدأ عدم الاكتفاء بزوجة واحدة، ومن يكتفي يكون في نظر المجتمع في مرتبة الانتقاص، وهناك سبب آخر هو زيادة نسبة زواج القاصرات، فهنالك حالات كثيرة، ونتائجها، خلق العداوة بين الأولاد والأب، وتردّي الأوضاع الاقتصادية، وزيادة حالات الطلاق. ممّا يؤدي إلى تفكّك الأسرة وتشريد الأطفال ما بين الأب والأم".

بينما رأت أخرى بالقول:" إنّ ظاهرة تعدّد الزوجات موروثة من الآباء والأجداد، وهي ظاهرة سلبية بدون شك إلّا إنّ تعدد الزوجات يرجع لأسباب الزوج بخلق الرجل لنفسه وللمجتمع عذراً ولا ننسى أنّ

الظروف المادية تلعب دوراً مهماً في تعدد الزوجات، فذوي الأموال يقدمون على الزواج بدون مبرّر، وهذه الحالة سلبية، لأنّ النساء أنفسهنّ يقدمنّ على الزواج من رجل متزوج والعيش مع امرأة أخرى بنفس المنزل، أمّا نتائجها، فتتمثّل بتفكّك أسري، وضياع الأطفال، وزيادة نسبة الطلاق، وتردّي الأوضاع الماديّة".

أما بالنسبة لنظرة المرأة إلى الولادة، فقد كانت الإجابة، كالتالي:" المرأة أداة لإنجاب الأطفال وزيادة لعدد السكان وإسهامها بعمليّة التكاثر، وتعتبر المرأة غيرالمنجبة ناقصة من خلال معايير المجتمع الشرقيّ، وتخلو من كلّ القيم والمشاعر والأحاسيس، وتحمّل المرأة في مجتمعاتنا ذنب تحديد جنس المولود سواء أكان ذكراً أم أنثى، كما وتتعرض المرأة لضغوط من ناحية الولادة وتحمل المشاق على حساب جسدها ونفسيتها وكيانها".

أمّا نظرتهنّ إلى الأمومة، فقد كانت على الشكل التالي:" الأمومة إحدى خصائص المرأة، وهي من الغرائز الأساسية لديها، وبهذه الغريزة تبدأ علاقة الأم بطفلها بكل مراحل تنشئته ومراقبته ومعرفتها لكلّ حركاته وتصرفاته، فهي المعلم الأول والأساسي لطفلها، ويبقى عند الأم هاجس مسؤوليتها وخوفها عليه، ولا تنتظر مقابل لكل ما تقدّمه لأطفالها من رعاية وحماية وتنشئة وتعليم".

أمّا النظرة إلى هوية الآلهة، فقد كانت، كالتالي:" في بداية المجتمعات الطبيعية عرفت قيمة المرأة من خلال ما تقدّمه من إدارة، وسياسة، وتنظيم ووهب للحياة والاختراعات التي توصلت إليها، كلّ ذلك جعلها مقدّسة، وتطورت ووصلت للألوهية، وكانت المرأة منذ النشأة الأولى العنصر الأساسيّ والأقوى للحياة، ومن خلال وجودها في المجتمع الطبيعيّ ونضالها وتمركز العنصر الأساس، لاستمرار البشرية منها، ومن خلال اكتشافات المرأة، خاصة الولادة توجت المرأة بصفة الآلهة، وجمعت منها كل القيم المعنوية لتطور المجتمعات النيوليتية، ونجد هذا في الميثولوجيّ وقوانين إنانا المئة والأربع التي في جوهرها علم لتقنية المرحلة النيوليتيّة".

أما بالنسبة للذكاء العاطفيّ، فقد كانت الإجابة على النحو التالي:" من أهمّ الصفات لدى المرأة أنّها المنقذ في أغلب الحالات والحلّ الحاسم لمشاكل عديدة تواجه المرأة بحيث نظر لهذه الصفة بأنها نتائج سلبيّة، وعلى العكس تماماً، فاستخدام هذا الذكاء بأصعب المواقف يوصلنا إلى حلول جديّة صحيحة".

أما الإجابة عن خاصيّة الشعور بالآخر، فقد كانت على هذا النحو:" من خلال ترابط المرأة مع الطبيعة يمكن أن نضعها بمكان الطبيب والدواء الشافي من كلّ الأمراض، فالمرأة لديها القدرة على منح المحبّة

والعطاء لكلّ المجتمع بشكل متوازن، فهي المخلوق الأكثر حساسيّة، والأكثر إلماماً بما يدور حولها".

وبالنسبة لخاصية الاستشعار عن بعد فقد أجبن:" هذه الحاسة عند المرأة أكثر من الرجل، الأم والأخت والزوجة والابنة، ينتاب المرأة هذا الشعور عند تعرض أحد أفراد أسرتها لأيّ عارض، وتتنّبأ أحياناً بالحوادث قبل وقوعها، وقد تأثرت المرأة بما حولها وبالطبيعة، وهذا جعلها تستشعر عن بعد، وتتنبأ بأيّ خطر محدق أو كارثة أو عاصفة أو حرب، لذلك في بعض العصور، أطلق عليها، اسم العرافة أو الكاهنة أو إنّها من الجن".

وعند السؤال عن خاصة الطاقة المتدفقة والدورة الشهرية عند المرأة، فقد قلن:" تعتبر الدورة الشهرية هي تجديد للخلايا، وابتداء حياة جديدة، ومنها طاقة إيجابية، فهي كالماء المتدفق المانح للحياة. وتعبّر عن الحيوية والتجدّد والنشاط لدى المرأة، فطاقة المرأة تنبع من تجدّد الخلايا في جسدها، وفي سالف الأزمان كانت تقام طقوس للمرأة عندما تدخل الدورة الشهريّة".

كما قامت لجنة بحوث العلوم الاجتماعية، بإعداد استبيان إحصائي في مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، لرصد ظاهرة التعدد عن كثب، ومدى استشرائها في المجتمع عن طريق اعتماد منهج كمّي

لقياس عدد من الحالات المنتشرة في شرائح المجتمع. ويعزو هذا الاستبيان لمعرفة مدى النسبة المئوية لشريحة واسعة من أطياف المجتمع، ممن تنطبق به بعض هذه الحالات، كالزواج بواحدة أم أكثر، وهل بالإمكان تطبيق قانون منع التعدد في هذا المجتمع، وهل من تأثير اجتماعي جراء التعدد؟، وكيف ينظر إلى زواج القاصرات، وما سبب ذلك؟ وهل باستطاعة المرأة المشاركة في المسؤوليات داخل المنزل وخارجه، إضافة إلى مواءمة المرأة بين الأسرة وقدرتها على رفع شعار النضال؟ وهل بمقدور زوجة الشهيد تقديم ذات التضحية التي قدمها الشهيد نفسه عند الشهادة؟ وهل في ظل هذا التعدد باستطاعة الرجل تحقيق العدل بين زوجاته؟

والثابت أننا قمنا بوضع برنامج شامل من أجل تغطية أكبر شريحة مستهدفة من هذا الاستبيان، عبر تقسيم الحقل الميداني إلى نسبة مئوية مناصفة بين الجنسين الذكور والإناث بناء على روح الأمة الديمقراطية وروح المرأة بالتساوي الفكري فيما بينهما، كما وتمّ تقسيم كلّ شريحة جنسانية واسعة إلى عدد من الشرائح الصغيرة، بغية استهداف الخواص الفكرية إلى طبقات متباينة أصغر من حيث الاتجاه والفكر والثقافة، ولاسيما في مناطق نائية في الريف والمدينة على حد سواء، وبعد فرز الاستبيان إلى النسب المطروحة ضمن هذا السياق نعرض شرائح النساء وفق ما يلي:

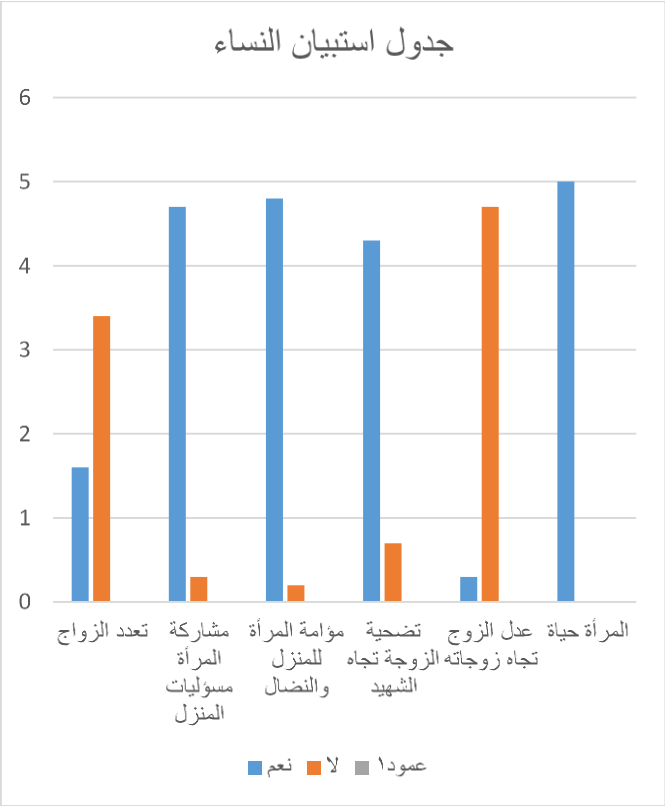
جدول استبيان النساء
6
5
4
3
2
1
0
تعدد الزواج
مشاركة المرأة مسؤليات المنزل
مؤامة المرأة للمنزل والنضال
تضحية تجاه الزوجة الشهيد
عدل الزوج تجاه زوجاته
حياة المرأة
نعم
لا
عمود١

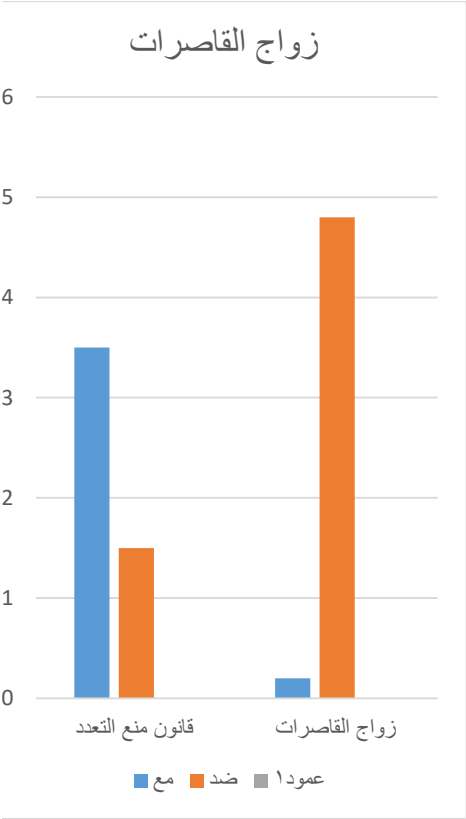
زواج القاصرات
6
5
4
3
2
1
0
قانون منع التعدد
زواج القاصرات
مع
ضد
عمود١

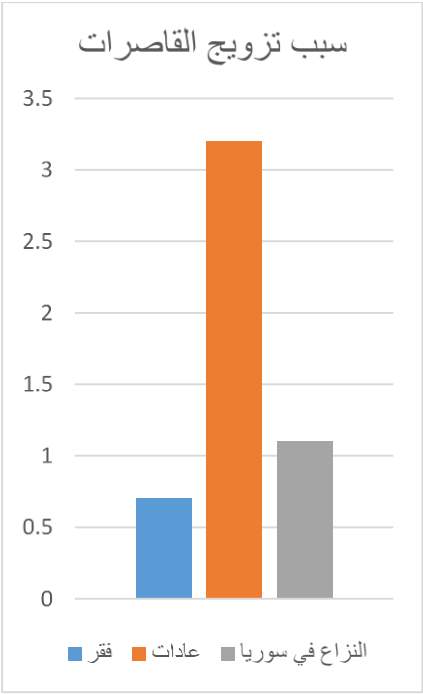
سبب تزويج القاصرات
3.5
3
2.5
2
1.5
1
0.5
0
فقر
عادات
النزاع في سوريا

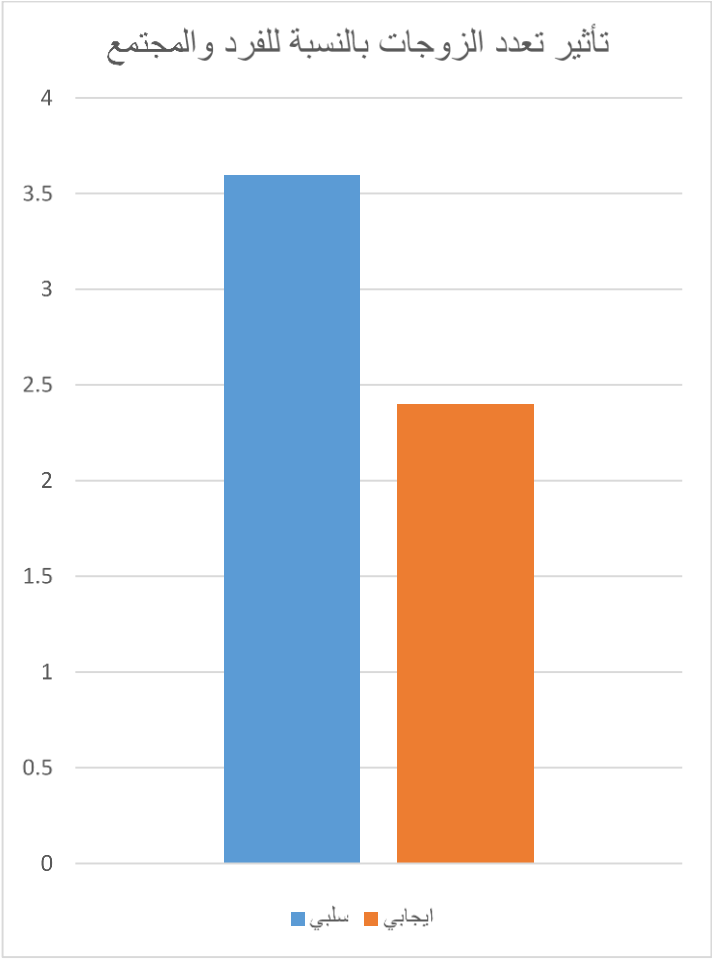

أما بالنسبة لشريحة الرجال، فقد تبين ما يلي:

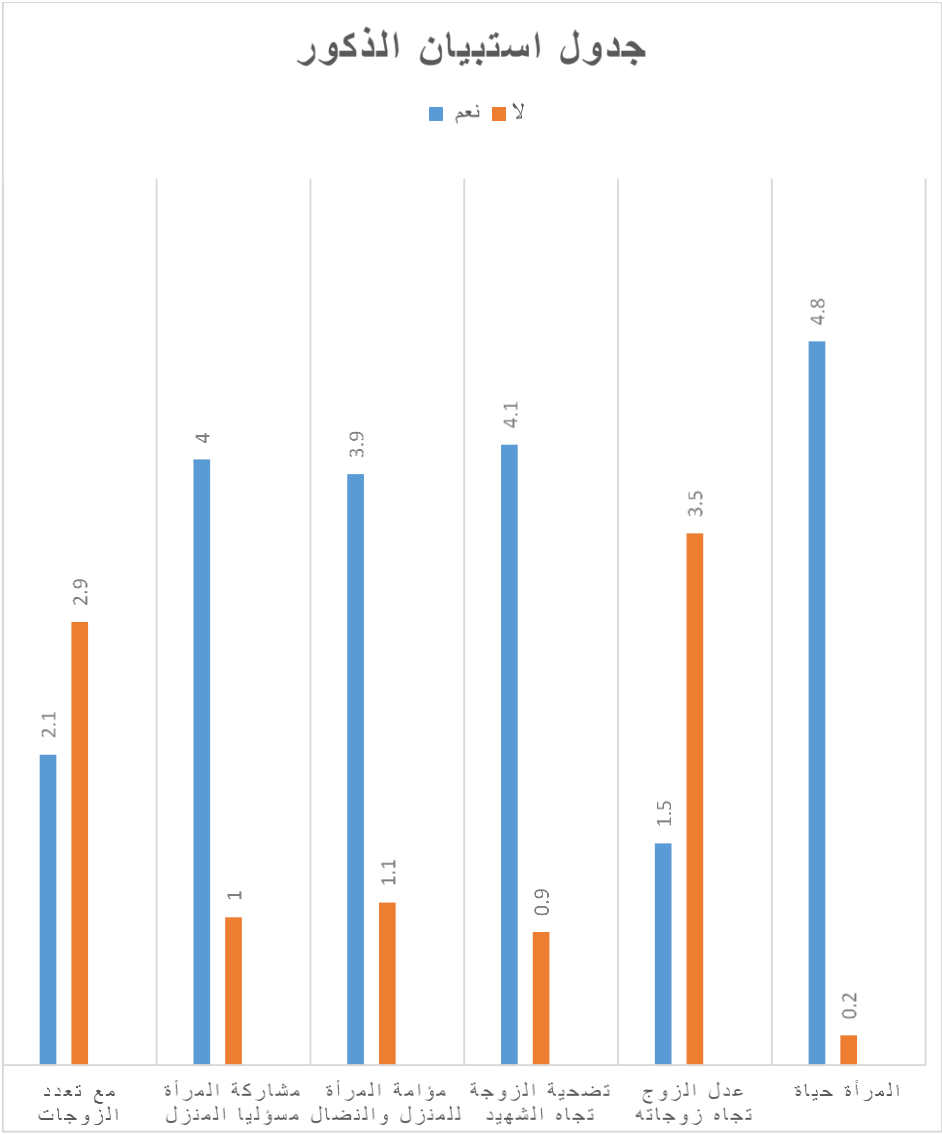
جدول استبيان الذكور
نعم
لا
2.1
2.9
4
1
3.9
1.1
4.1
0.9
1.5
3.5
4.8
0.2
مع تعدد الزوجات
مشاركة المرأة مسؤوليا المنزل
مؤامة المرأة للمنزل والنضال
تضحية الزوجة تجاه الشهيد
عدل الزوج تجاه زوجاته
المرأة حياة

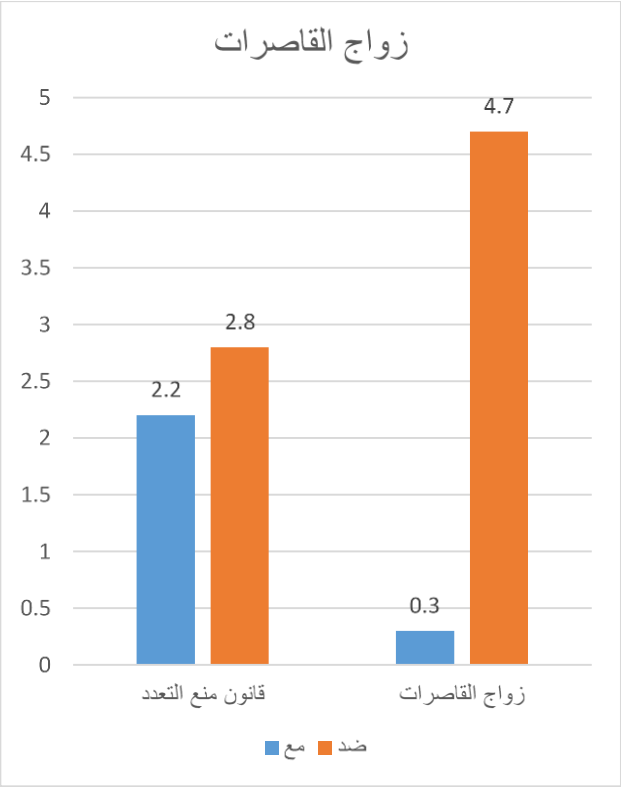
زواج القاصرات
5
4.5
4
3.5
3
2.5
2
1.5
1
0.5
0
2.2
2.8
0.3
4.7
قانون منع التعدد
زواج القاصرات
مع
ضد

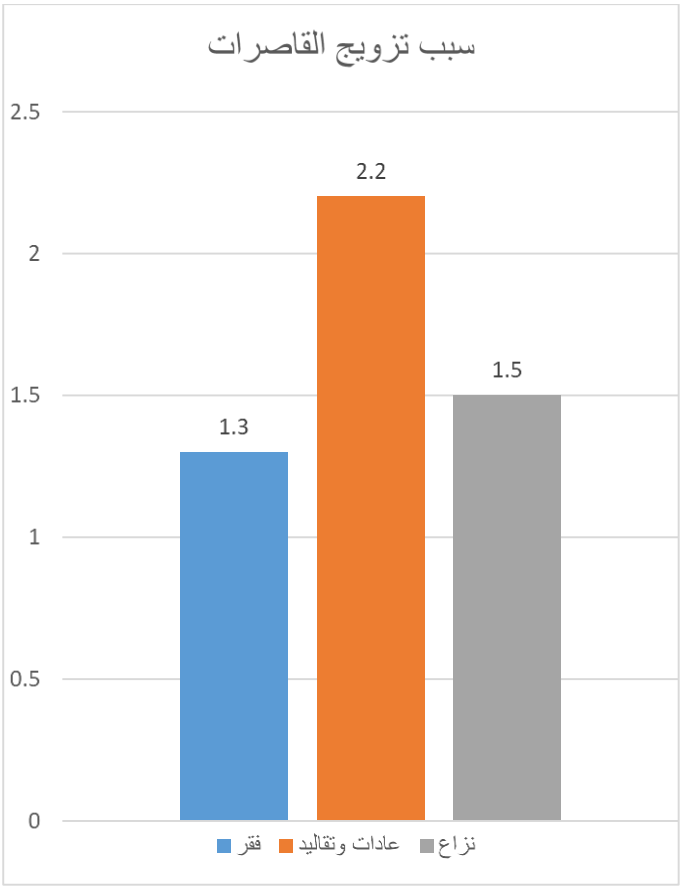
سبب تزويج القاصرات
2.5
2
1.5
1
0.5
0
2.2
1.5
1.3
فقر
عادات وتقاليد
نزاع

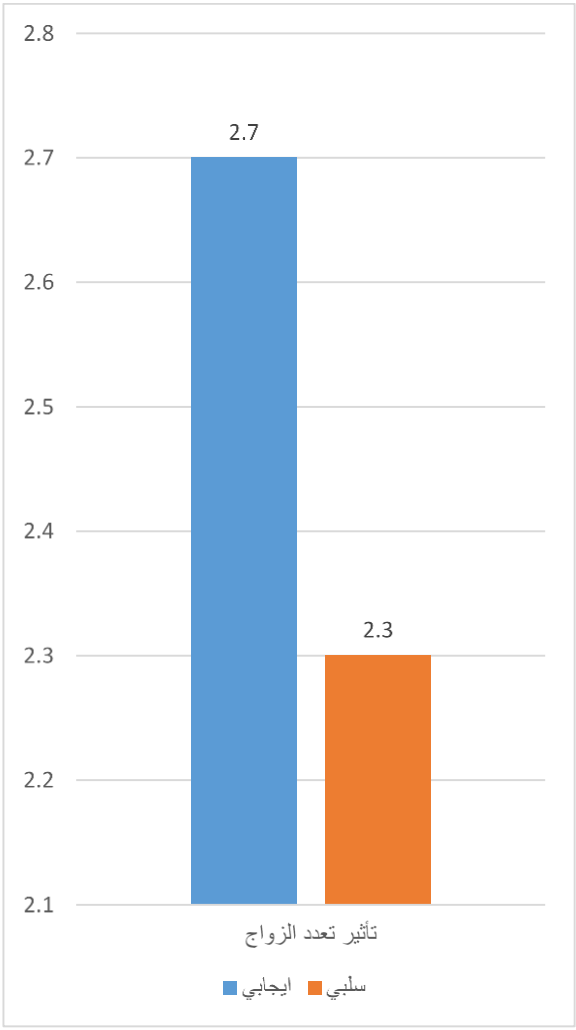
2.8
2.7
2.6
2.5
2.4
2.3
2.2
2.1
2.7
2.3
تأثير تعدد الزواج
ايجابي
سلبي

إن المتمعن فيما جاء من مرافعات عبدالله أوجلان في المرأة، والمتضمنة مجموعة من التحليلات والشروح الفلسفية، وعلى مدى عقدين من الزمن، إنما عكست في الواقع الأمر أنها أكثر ملائمة لهذا العصر، وذلك لعاملين اثنين، فالأول أنّه على مدى فترة طويلة من الدراسات والأبحاث والتي قام بها مجموعة من المفكرين والفلاسفة، لإيجاد مخرجات من واقع المرأة المأساوي لكن على ما يبدو أن تعبهم كله ذهب أدراج الرياح، ودون جدوى باعتبار أنّها لم تلاءم الفئة التي من المقرّر أنّها أعدت من أجلهم، وبذلك بقيت حبراً على ورق، ولم تفارق الكتب، وإن لم نكن لنجزم بكامل التعميم هذا، إلا أن جهودهم البحثيّة كان لها صدى كبيراً على صعيد المحافل الفكرية، لاتصافها الخروج عن نسق الحقائق الأنثروبولوجيا والتاريخية والمدرجة أنها في غياهب النسيان ولم تكن واضحة قبل ذلك، وهو ما فعله باخوفن في كتاب حق الأم.

أما الثاني، فإنّ الأبحاث والدراسات هذه لم تتصف بشموليتها التامة للعديد من القضايا الاجتماعية المرتبطة بشكل أو بأخر بظاهرة التعدّد، وهو موضوع بحثنا، بل كانت تعالج من خلال نتائج استدلالية ومشاهدات تجريبية، قام بها مجموعة من الباحثين، لتعليل عدة ظواهر بمناطق مختلفة من العالم، وهو الأمر الذي حذا بالباحث لويس مورجان، لوضع مشاهداته حول الأقوام السلالية القديمة وطرق نشوء

العائلة سواء من داخل العائلة أم من خارجها، وهو ما ترجمه فيما بعد بكتابه" المجتمع القديم"، وبناء على ذلك، فإن عبد الله أوجلان قد ألمّ بكثير من هذه الدراسات والأبحاث بالأصول الأولى لمعظم العلوم والمناهج المتنوعة التي أحاط بقضاياها، كما لم يفعلها من أحد من المفكرين، إحاطة شاملة للمشاكل التي تعاني منها المرأة الشرق أوسطية من جذورها الميتافيزيقية والأنثروبولوجيا واللاهوتية والتاريخية و الدينية.

تمكّن عبد الله أوجلان من توضيح العلاقات الاجتماعية ذات الصلة بمشاكل المرأة الطبيعية وبين المشاكل في ذات المرأة نفسها، هذه المشاكل الممّتدة على فترة طويلة من القرون التي من شأنها تغيير طبيعة المرأة في عدة مناطق مختلفة في الشرق الأوسط إلى حالات مزرية لا يمكن تصوّرها بهذه البذاءة، ما خلا بعض المناطق في سفوح جبال ميزبوتاميا، في منطقة كردستان، إذ ما زالت المرأة إلى الآن محافظة على الألق الجنساني للمرأة بأبعادها المختلفة، وبنفس الروح للمرأة في المجتمع الطبيعي.

إنّ أولى البرامج التي اعتمدها أوجلان لنقل المرأة من مرحلة الحضيض التي مرت بها خلال مرحلة تقييد فكرها الطويلة، هو اكتشاف المرأة لمصادر القوة في شخصيتها، وما تملكه من نقاط قوة،

ولعل ذلك ما تجسد من خلال تأسيس مجالس ومكاتب ولجان للمرأة، بشكله التنظيمي الحالي.

كما ركّز عبد الله أوجلان تركيزاً شديداً على بناء الشخصية، باعتبارها الركيزة الأساسية، للانطلاق نحو الإبداع والنمو وبناء الذات عن طريق معرفة مواهبها وإمكانياتها وطاقاتها المتجددة. ولأجل ذلك كان لابد لها من إدراك لنقاط قوتها للبحث في الأهداف الواجب عليها السعي، لتحقيقها بخطى ثابتة نحو بلورة المستقبل المنشود عبر وضع مجموعة من الاستراتيجيات البناءة في كل مجالات الحياة، بهدف الوقوف على حقوقها الطبيعية، والتعرّف على الممارسات السلبية ضدّها، مما يمكّنها من تخطّي أكثر العقبات والعثرات التي تصادفها في مسيرتها النضالية.

إنّ من أهمّ البرامج التي عمل عبد الله أوجلان على تفسيرها وتحليلها بعيداً عن هيمنة الرأسمالية وجذورها المتفشية بشكلها الرهيب، وتحت أسماء ومصطلحات براقة، مثل العولمة، والعالم الجديد، وغيرها، ما أثّر على نساء الشرق الأوسط عموماً من خلال إلهاء العقول بالثانويات والتفاصيل الصغيرة التي لا طائل منها في عمليات التفكير التحليلية البناءة لدى المرأة، وإغراقها بكثرة بعناوين أنّها النصف الثاني للرجل، بحيث لا تكتمل الحياة إلّا به، وليست المرأة سوى جانب مهمّ بحياته،

ومحقّقة سيل من الرغبات الشكلانية له، كالدمى العاجية، لا طموح لها ولا أهواء.

وقد فضح أوجلان كلّ الادعاءات الرامية للرأسماليّة الرامية، إلى زرع الضعف في نفوس النساء، أنّهنّ غير قادرات على ممارسة كلّ المسؤوليات السياسية والاجتماعية، وأنّ كل طرائق التفكير لديها تختلف عن الرجل بقدرتها على تناول أهم القضايا المصيرية. والغريب بهذا الأمر أنّ هذا الرداء العريض من الانتقادات الموجهة للمرأة، ترى أنّ المرأة تحظى ببعض المشاركة في الحياة السياسية عبر تبوأها مناصب رفيعة في بعض البلدان لكن هذا لا يقّلل من جانب آخر أنّها لا تزال في بعض الجوانب تحت نير العبودية، لذا فقد دأب عبد الله أوجلان على استجلاء الأعراض التي ألمت بشخصية المرأة من جراء تبعات الرأسمالية بوجهها القبيح، إلى تدعيم شخصية المرأة بكل جوانبها من أجل انخراطها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالفعل قد تمت مشاركة المرأة واقعياً في مختلف الإدارات والمجالس عبر قانون الحياة التشاركية بين الجنسين.

ولابد من الاعتراف أنّ من ضمن البرامج التي حاول عبد الله أوجلان إيصالها إلى ذات المرأة بشكل مباشر والتي تستهدف في بادئ الأمر شخصية المرأة، هي المرأة غير المتعلمة البعيدة عن الأوساط الشعبية

والمتقوقعة في حجرات المنزل، من أنّ لا بديل عن الانفتاح على ميادين الشعب من أجل زيادة وعيها عبر برامج التوعوية المختلفة، واللجوء إلى التدريب من أجل المشاركة في المؤسّسات مما يؤثر في الابتعاد عن النمطيّة، ووصولها من خلال التدريب إلى النضج الفكري المطلوب في كلّ خطوة تخطوها في سبيل تمكين ذاتها. والجدير ذكره أن كلّ هذه المخرجات الفكرية التي تم فرزها من خلاصة الرحيق المختوم من فلسفة عبد الله أوجلان تتقاطع وشرعيتها في كثير من النصوص الشرعيّة النقليّة.

عاشراً-الخلاصـــــــة:

تدور الأبحاث والدراسات الحديثة على النظر إلى ذات الموضوع، وفق مقتضيات فكرية عديدة، لكن ما يميز هذه الظاهرة في هذا البحث، هو تناولها من الحيثيات الأولى التي من شأنها قد أوجدت العديد من الأسباب الفكرية والفلسفية، فكانت سبباً وراء المأمول منه في تغطية هذا الجانب المعتم من تاريخ المرأة بماضيه العبودي، وحاضره المشرق بالأمة الديمقراطية.

قائمة المصادروالمراجع:

١-زوجات لا عشيقات، حمدي شفيق.

٢-الزوجة الواحدة في المسيحية، للبابا شنودة الثالث.

٣-دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية من مرافعات عبد الله أوجلان.

٤-الجذورالتاريخية لنظام الزواج في وادي الرافدين، صباح جاسم حمادي.

٥-تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية، عبد الناصر توفيق العطار.

٦-تعدد الزوجات في الإسلام، محمد بن مسفر بن حسين الطويل.

٧-الأنثى هي الأصل، نوال السعداوي.

٨--نشأة النظام الأبوي، غريدا ليرنر.

٩-الإسلام الديمقراطي المدني، شيريل بيرنارد.

١٠-أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، فرديك إنجليز.

١١-الدفاع عن الشعب، عبد الله أوجلان.

١٢-الجنولوجيا، أكاديمية الجيولوجيا.

١٣-سيسيولوجيا الحرية، عبد الله أوجلان.

١٤-قوانين العائلة عند الأقوام السلافية، إبراهيم الحيدري.

١٥-المدنية، عبد الله أوجلان.

١٦-الجنس الآخر، سيمون دي بفوار.